الحكومة الليبية المؤقتة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بن علي السنوسي - البيضاء
كلية اللغة العربية
قسم اللغويات

قواعد الكتابة في «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)

دراسةٌ وصفيةٌ تحليليةٌ موازِنةٌ

بحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الليسانس

مقدم من الطالب/ علي أمير علي مسعود
الرقم الدراسي: ١٣٢٣٠١٥٢

إشراف
د/ محمد حامد خالد نوح

١٤٣٧ - ١٤٣٨هـ
٢٠١٦ - ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

امتثالًا لقول رسول الله ﷺ: «لا يشكرُ اللهَ مَن لا يشكرُ الناسَ»[1]؛ أسجل هنا شكري الجزيل وعرفاني بالجميل لمن أعانني على إتمام هذا البحث بفائدةٍ، أو بتوجيهٍ، أو حتى بتشجيعٍ، وبخاصة أستاذي الدكتور محمد حامد خالد (وفقه الله!) الذي تكرَّمَ بالإشراف على البحث. فأسأل الله أن يجزي الجميع عني خيرا!

(١) أخرجه أحمد (برقم ٧٩٣٩)، وأبو داود (برقم ٤٨١١)، والترمذي (برقم ١٩٥٤ و١٩٥٥)، وغيرهما.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمدَ لله، نحمَده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهدِه اللهُ فلا مضلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه. أما بعد:

فإن علمَ الكتابةِ علمٌ بالغُ الأهمية، رفيعُ المكانةِ بين علومِ العربية؛ إذ يحصل به تقويمُ البَنَان، كما يحصل بالنحو تقويم اللسان. وقد اهتم به العلماء والباحثون قديمًا وحديثًا، وكتبوا فيه استقلالًا وضمنًا، وكانت الكتابة العربية إحدى أبرزِ الكتابات التي حظيَت بعناية علماء اللغة والمؤرخين والخطاطين؛ فكَتَبَ علماءُ اللغة كتبا تُعنى ببيان قواعدها، وكَتَبَ المؤرخون كتبا تعنى بمعرفة أصلها وتاريخها، واعتنى الخطاطون بتوضيح أنواع الخطوط والتفنن في تجويدها[١].

وقد كان كتابُ: «أدب الكاتب» الذي صنَّفه العلّامةُ ابنُ قُتَيْبَة الدِّينَوَرِيُّ – أحدَ أهم الكتب القديمة التي حوَتْ قواعِدَ الكتابة العربية. ولا يخفى ما لهذا الكتابِ من منزلةٍ عند الفصحاء، وما لمؤلفه من مكانةٍ بين العلماء، ولا يحُصى كم تداوَلَه وأفاد منه مِن النُّبَغاء. لكنَّ ما حَصَل بعدَ تأليفِه مِن تَغَيُّرٍ في بعضِ قواعدِ الكتابة – يجعلُ قارئَ الكتابِ بحاجةٍ لمعرفة هذه التغيرات لكي يُفيد منه كما ينبغي. وقد بحثتُ فلم أجِدْ من قام بتنفيذ هذه الفكرة؛ لذا اخترتُ أن تكون موضوعَ بحث الليسانس، بحيث أدْرُسُ ما في الكتاب من قواعدِ ومسائلِ علم الكتابة، وأوازنها بما عليه العمل في الكتابةُ المعاصرة؛ مساهمةً متواضعةً مني في خدمةِ هذا الكتاب القيِّم، وخدمةِ إخواني من طلبة العلم.

وسمّيتُ هذا البحث:

قواعد الكتابة في «أدب الكاتب» لابن قتيبة

(١) ينظر: «علم الكتابة العربية» (٦).

وقد اعتمدتُ فيه أربعة مناهج:

١- المنهج الاستقرائي.

٢- المنهج الوصفي.

٣- المنهج التحليلي.

٤- المنهج الموازِن.

ويمكن أن ألخص عملي وطريقتي في هذا البحث في النقاط الآتية:

١- مُهَّدتُ للموضوع بتعريف مختصر بالإمام ابن قتيبة، وبكتابه، وبعلم الكتابة.

٢- سَبَرْتُ أبوابَ علم الكتابة التي ضمَّنها ابنُ قتيبة الكتابَ.

٣- عرضتُ منهجَه العامَّ في عرضِ تلك الأبواب.

٤- عرضتُ خلاصةَ ما ضَمَّنَه تلك الأبوابَ من القواعد والمسائل والآراء، ولم أذكُر نصَّ كلامِه فيها؛ لأن الذي قصدتُه بالبحث هو محتوى تلك الأبواب لا نصوصَها، وأيضا لأن إيراد النصوص يزيد من حجم البحث مما يخرج به عن كونه بحث ليسانس.

ثم إني عندما أعزو إلى الكتاب أعزو البابَ جملةً، لا المسائلَ المندرجةَ فيه؛ وذلك لأن لئلا أثقل البحث بالحواشي في الوقت الذي يُمكن الاستغناء عنها؛ حيث إن الأبوابَ ليست كبيرة، فأكثرُها في الأصل بين الصفحة والصفحتين، فالرجوع إليها أمرُه يسير، وأيضا لأني في كثير من الأحيان أقحمُ بين كلام ابن قتيبة كلامًا لي أو لغيري مِن تعليلاتٍ وتقييدات وغير ذلك.

وقد أقللتُ من التمثيل إلا فيما دعت الحاجة إليه؛ استغناء بما ذكر ابن قتيبة؛ طالبا بذلك الاختصار والإيجاز.

٥- حللتُ كلامَ ابن قتيبة تحليلًا موجَزًا.

٦- وازنتُ بين آراء واختيارات ابن قتيبة وما عليه الكتابة المعاصرة. وقد اعتمدتُ في تعيين مذاهب المعاصرين على المصادر التالية:

- كتاب: «المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية» لأبي الوفا نصر الهُورِيني (ت١٢٩١هـ)، وهذا الكتاب عمدةٌ لمن جاؤوا بعد مؤلفه، وهو يعكس

صورةَ الكتابةِ عند متقدمي معاصرينا، بخلاف الكتب التي سأذكرها بعده فهي تعكس صورتها عند متأخريهم، وفيها بعض التغيير عن ما في زمنَ الهوريني.

- كتاب: «مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما» لمحمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، وهذا الكتاب حوى القرارات الإملائية للمجمع اللغوي بالقاهرة، ولا يخفى ما كان لتلك القرارات من صدًى وانتشارٍ.
- كتاب: «قواعد الإملاء وعلامات الترقيم» لعبد السلام بن محمد هارون (ت١٤٠٨هـ)، وهذا الكتاب لسهولته ومكانةِ مؤلِّفِه في هذا المجال لقي انتشارا واسعا وتداولَه واعتمد عليه كثير من الناس.
- كتاب: «الإملاء والترقيم في الكتابة العربية» لعبد العليم إبراهيم (كان حيا سنة ١٣٩٥هـ)، وهذا الكتاب يقال فيه ما قيل في سابقه تقريبا.
- كتاب: «علم الكتابة العربية» لغانم قدوري الحَمَد، وهذا الكتاب تأتي أهميته مِن كونِ مؤلفه رام أن يستوعب فيه مذاهب المتقدمين والمتأخرين في الكتابة؛ ليكون كتابا جامعا ومرجعا في هذا العلم، وقد بذل فيه جهدا كبيرا، واعتمد على طائفة واسعة من المصادر.
- كتاب: «الكافي في قواعد الإملاء والكتابة» لأيمن أمين عبد الغني، وهذا الكتاب تأتي أهميته من اعتماده على قرارات المجمع اللغوي بالقاهرة، وقد راجعَه د. كمال بشر نائب رئيس المجمع، ود. محمود كامل الناقة عضو المجمع.
- الكتب المطبوعة في القرن الهجري الحاليّ والذي قبله، وبخاصة الصادرة عن دور النشر الشهيرة، والتي عمِل على إخراجها محققون متمكنون وعلماء بالعربية مبرزون، وتأتي أهمية هذه الكتب من كونها تعكس صورةَ الكتابةِ في وقتها.

٧- جعلتُ البحث على بابين وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

الباب الأول- تمهيد

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول- التعريف بالإمام ابن قتيبة

الفصل الثاني- التعريف بكتاب: «أدب الكاتب»

الفصل الثالث- التعريف بعلم الكتابة العربية

الباب الثاني- دراسة أبواب الكتابة في «أدب الكاتب»

وفيه ثلاثة فصول:

الأول- أبواب الكتابة التي ذكرها ابن قتيبة

الثاني- منهج ابن قتيبة في عرض الأبواب

الثالث- عرض المسائل والقواعد التي أوردها ابن قتيبة وتحليلها ومقارنة مذهبه فيها بمذاهب المعاصرين.

الخاتمة

وتشتمل على تلخيص لأهم النتائج على هيئة جدول مقارنة.

٨- عزوت الكلمات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم.

٩- حرصتُ على الموضوعية، من التزام المقصود الأصلي، وعدمِ الاستطراد إلا لضرورة.

١٠- التزمتُ بتوثيق النقول، وذلك بذكر اسم المرجع أو المصدر، ثم الجزء والصفحة، وأما سائرُ بياناتِ النشرِ فجعلتُها في آخر البحث ضمن كشّافِ المصادر والمراجع، إلا إن احتجتُ إلى زيادة شيء منها بسبب اشتباهٍ أو نحوِه. وهذا الصنيع هو الذي عليه العمل حديثًا في البحوث العلمية. وقد رتبتُ المصادر في الحواشي بحسب وفيات المؤلفين غالبا.

١١- ترجمتُ باختصار للأعلام الواردة في صلب البحث، وكذا البقاعِ والبلدانِ غير المشهورة.

١٢- ذكرتُ في آخر البحث كشافين:

- كشاف المصادر المراجع.
- كشاف الموضوعات العام.

وقد واجهتني في البحث عدة صعوبات، ولكن بفضل الله تجاوزتُ أكثرها. ومن تلك الصعوبات التي واجهتني:

١- كبر حجم الجزء المقصود بالدراسة، وهذا الأمر تَطَلَّب وقتا وجهدا زائدين، وجعلني أختصر الكلام كثيرا في كثير من المواضع مع رغبتي في التفصيل فيها؛ وذلك خشيةَ أن يزيد حجم البحث فيَخرُجَ عن عادةِ بحوثِ الليسانس.

٢- عدم وضوح عبارة ابن قتيبة في بعض المواطن، وشدة إيجازه الكلامَ في بعضها؛ مما جعلني أجد شيئا من الصعوبة في الخروج بخلاصةِ كلامِه في تلك المواطن.

٣- استغناءُ ابن قتيبة بالتمثيل عن التفصيل، مما جعل تحديدَ بعض الأنواع فيه شيء من الصعوبة بسبب الخوف من وجود استثناءات أو قيود في واقع الأمر لم يذكرها ابن قتيبة لسبب أو لآخر.

٤- وجدتُ أن شراح الكتاب والمعلقين عليه لم يهتموا بشرح هذا الباب كثيرا، بخلاف صنيعهم مع الأبواب الأخرى، مما جعلني في بعض الأحيان أبحث عن ضالتي في كتب أخرى غير شروح الكتاب.

٥- اشتهار بعض الخلافات إلى الحد الذي يصعب معه تحديدُ أيهما أكثر استعمالا.

٦- كتابة ملخص البحث؛ حيث إن المسائل المختلف فيها بين ابن قتيبة والمعاصرين نحوُ أربعين مسألة، والعادة أن يكون ملخَّص البحث قليلَ الكَمِّ، مما ألجأني إلى (اعتصار) ما قيل في تلك المسائل من أجل محاولة الخروج بخلاصة قصيرة وغير مخلة بالمقصود في الوقت نفسه، ومع ذلك بقيت الخلاصة فيها شيء من الطول.

هذا، وما كان فيما كتبتُ من صواب فمن الله وحده وبتوفيقه ومَنِّهِ، وما كان فيه من خطإٍ فمِنّي. واللهُ تعالى المَرْجوُّ دائما أن يتجاوز عنا الزلل والخطأ، وهو حسبُنا ونعم الوكيل.

أسأل الله الكريم أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، نافعا لطلاب العلم، إن ربنا لسميع الدعاء!

الباب الأول

تمهيد

وفيه ثلاثة فصول:

١- ترجمة الإمام ابن قتيبة.

٢- التعريف بكتاب: «أدب الكاتب»

٣- التعريف بعلم الكتابة العربية

الفصل الأول
ترجمة الإمام ابن قتيبة

اسمه ونسبه:

هو عبد الله بن مُسْلِم بن قُتَيْبَةَ، أبو محمد، الدِّينَوَرِيُّ، وقيل: المَرْوَزِي، الكوفي، نزيل بغداد، الكاتب، النحوي، اللغوي، ذو الفنون والتصانيف[(١)].

مولده ونشأته:

وُلد بالكوفة سنة ٢١٣هـ، ونزل بغدادَ، وبدأ بطلب العلم فيها في سن مبكرة، وكانت بغداد وقْتَئذٍ مقصد العلماء من كل مكان، فوجد أمامه ثروة عظيمة من العلوم، فأخذ ينهل منها مستفيدا مما رزقه اللهُ مِن ذكاءٍ، وقوةِ حافظةٍ، وجَوْدَةِ فِكْرٍ، حتى نبغ وصار من أوعية العلم، وجَمَعَ، وصنَّفَ، ودرَّس، واشتهر أمرُه، وانتشرت كتبه في الآفاق، وأقبل عليها الناس[(٢)].

وكان ثقةً، ورِعًا، دَيِّنًا، فاضلًا[(٣)].

وقد وُلِّيَ مَظَالمَ البصرةِ، فلما تـخرَّبَت في كائنةِ الزَّنجِ رجع بغدادَ. كما ولاه أبو الحسن بنُ خاقان[(٤)] القضاءَ بدِينَوَر[(٥)(٦)].

---

(١) ينظر: «الإرشاد» (٢/ ٦٢٦)، و«تاريخ بغداد» (١١/ ٤١١)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٩٦)، و«تاريخ الإسلام» (٥/ ١٣٢).

(٢) ينظر: «نزهة الألباء» (١٥٩)، و«وفيات الأعيان» (٣/ ٤٢- ٤٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٩٧)، ومقدمة محمد محي الدين عبد الحميد لـ«أدب الكاتب»، ومقدمة بيكر لـ«تأويل مختلف الحديث» (١/ ٢١).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ٤١١)، و«تاريخ الإسلام» (٦/ ٥٦٦)، و٢٠- «العبر» (٢/ ٦٢).

(٤) عبيد الله بن يحيى بن خاقان، وزير المتوكل والمعتمد. توفي سنة ٢٦٣هـ. ينظر: «الأعلام» (٤/ ١٩٨).

(٥) بكسر الدال، وسكون الياء، وفتح النون والواو، وهي بلدة من بلاد الجبل عند قَرْمِيسِين، يُنسب إليها خلق كثير. ينظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٤)، و«معجم البلدان» (٢/ ٥٤٥).

(٦) ينظر: «تاريخ الإسلام» (٦/ ٥٦٦).

شيوخه وتلاميذه:

شيوخ ابن قتيبة كثيرون، من أشهرهم:

١- إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَد، أبو محمد، الحنظلي، المروزي، المعروف بـ(ابن راهَوَيْه)، الحافظ، الفقيه (ت٢٣٨هـ).

٢- محمد بن زياد الزيادي، أبو عبد الله، البصري، الملقب بـ(يؤيؤ) (ت٢٥٠هـ).

٣- زياد بن يحيى بن زياد الحسّاني، أبو الخطاب، النُّكْري، البصري (ت٢٥٤هـ).

٤- سهل بن محمد، أبو حاتم، السجستاني، اللغوي، الأديب، المقرئ (ت ٢٥٥هـ)[١].

وكذلك تلاميذه كثيرون، منهم:

١- ابنه أحمد، أبو جعفر، المالكي، القاضي، النسابة (ت٣٢٢هـ).

٢- حفيده عبد الواحد بن أحمد، أبو أحمد.

٣- عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتُوَيْه، أبو محمد الفارسي، النحوي (ت٣٤٧هـ).

٤- عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد، أبو محمد السكري (ت٣٢٣هـ)[٢].

مؤلفاته:

اشتهر ابن قتيبة بكثرةِ وحُسنِ التصنيف، وصنف في شتى العلوم، ولا سيما اللغة والأدب، وترك الكثير من الكتب القيّمة، المحتوية على علوم جمة، وقد أوصلها بعضُهم إلى زُهاءِ ثلاث مئة مصنف[٣]. وهذه أسماءُ بعضِ أهمِّ وأشهرِ تلك المؤلفات:

١- أدب الكاتب.

٢- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة.

٣- تأويل مشكل القرآن.

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ٤١١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٩٧)، ومقدمة بيكر لـ«تأويل مختلف الحديث» (١/ ٢٣- ٢٦).

(٢) ينظر: المصادر السابقة (١١/ ٤١١)، و(١٣/ ٢٩٧)، و(١/ ٢٧- ٢٨) على الترتيب السابق.

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٩١).

٤- تفسير غريب القرآن.

٥- إصلاح الغلط. أو: إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث.

٦- تأويل مختلف الحديث.

٧- عيون الأخبار.

٨- كتاب المعاني الكبير.

٩- الشعر والشعراء.

١٠- معاني الشعر.

١١- الميسر والقداح(١).

عقيدته ومذهبه الفقهي:

كان ابن قتيبة على عقيدة السلف، وكان مدافعا عنها. ويقال: هو لأهل السنة مثل الجاحظ للمعتزلة؛ فإنه خطيب السنة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة(٢).

وأما مذهبه الفقهي؛ فقد «قيل: إنه كان يذهب مذهب مالك بن أنس، وقيل: بل كان يذهب إلى قول إسحاق بن راهويه»(٣).

---

(١) ينظر: مقدمة محمد محي الدين عبد الحميد لـ«أدب الكاتب» (٨- ١٠)، ومقدمة بيكر لـ«تأويل مختلف الحديث» (١/ ٣٣- ٤٠).

ومن المهم هنا التنبيه على أنه قد شاعت نسبةُ بعضِ الكتُبِ إليه وهي في الحقيقة ليست له، أهمها:

١- الإمامة والسياسة.

٢- رسالة الخط والقلم.

ينظر للأول: «الأعلام» (٤/ ١٣٧)، ومقدمة محمد محي الدين عبد الحميد لـ«أدب الكاتب» (١٠)، ورسالة: «كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي» لعبد الله عسيلان. وينظر للثاني: مقدمة تحقيق حاتم الضامن للكتاب.

(٢) يُنظر: «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٩١- ٣٩٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٩٨)، و«تاريخ الإسلام» (٦/ ٥٦٦)، و«لسان الميزان» (٣/ ٣٥٩)، و«الوافي بالوفيات» (١٧/ ٣٢٦)، و«عقيدة الإمام ابن قتيبة» (١١٣- ١١٨، ٢٦١).

وللاستزادة والتوسع يراجَع كتاب: «عقيدة الإمام ابن قتيبة» لعلي بن نفيع العلياني.

(٣) «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» (٦/ ١٣٥).

منزلته العلمية وثناء العلماء عليه:

كان ابن قتيبة علّامةً جامعًا للفنون، ويبدو أنه تمَيَّزَ بعلوم اللغة والنحو والأدب أكثر من غيرها؛ لأن معظم مؤلفاته جاءت في هذه الناحية، كما تظهر هذه الناحية جلية في مؤلفاته الأخرى(١). وقد أثنى عليه جماعة من العلماء من تـخصصات شتى. وهذه بعض أقوالهم:

قال القطان(٢): «رأيته في أول رحلتي ببغداد ولم يتبين لي محله؛ فلم أكتب عنه، فلما رجعت من اليمن ورأيت كتبه ندمت على ذلك...»(٣).

وقال نِفْطَوَيْه(٤): «كان إذا خلا في بيته وعمل شيئا جَوَّدَه، وما أعلمه حكى شيئا في اللغة إلا صدق فيه»(٥).

وقال الخليلي(٦): «عالمٌ، جامِعٌ، مشهورٌ بالنحوِ واللغةِ، وله في الحديثِ محلٌّ، وفي التاريخ مشهورٌ بذلك»(٧).

وقال ابن حزم(٨): «هو ثقةٌ في دينه وعِلْمِهِ»(٩).

---

(١) ينظر: مقدمة بيكر لـ«تأويل مختلف الحديث» (١/ ٢١).

(٢) علي بن بحر بن بَرِّي، أبو الحسن، الفارسي، ثم البغدادي، القطان، حافظ، متقن، توفي سنة ٢٣٤هـ. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٢).

(٣) «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» (٦/ ١٣٥).

(٤) إبراهيم بن محمد بن عَرَفَة العتكّيّ الواسطيّ، أبو عبد الله، نِفْطَوَيْه، نحوي، مسنِد في الحديث، فقيه، رأس في مذهب داود. توفي سنة ٣٢٣هـ. ينظر: و«الأعلام» (١/ ٦١).

(٥) «لسان الميزان» (٣/ ٣٥٨).

(٦) خليل بن عبد الله بن أحمد، أبو يعلى، الخليلي، القزويني، قاض، حافظ، ناقد، توفي سنة ٤٤٦هـ. ينظر: «الأعلام» (٢/ ٣١٩).

(٧) «الإرشاد» (٢/ ٦٢٦).

(٨) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبو محمد، الفارسي الأصل، الأموي، اليزيدي، القرطبي، الظاهري، حافظ، فقيه، رأس في مذهب داود، وهو ناشرُ مذهبِه، توفي سنة ٤٥٦هـ. ينظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٤٣).

(٩) «المحلى» (٦/ ١٣).

وقال ابن تيمية[1]: «هو من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق، والمنتصرين لمذاهب السنة المشهورة، وله في ذلك مصنفات متعددة. قال فيه صاحب كتاب: «التحديث بمناقب أهل الحديث»: «وهو أحد أعلام الأئمة والعلماء والفضلاء، أجودهم تصنيفا، وأحسنهم ترصيفا، له زهاء ثلاث مئة مصنف، وكان يميل إلى مذهب أحمد وإسحاق، وكان معاصرا لإبراهيم الحربي، ومحمد بن نصر المروزي، وكان أهل المغرب يعظمونه، ويقولون: من استجاز الوقيعة في ابن قتيبة يُتَّهَم بالزندقة. ويقولون: كل بيت ليس فيه شيء من تصنيفه فلا خير فيه». قلت: ويقال: هو لأهل السنة مثل الجاحظ للمعتزلة. فإنه خطيب السنة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة»[2].

وقال الذهبي[3]: الإمام، العلامة الكبير، ذو الفنون، كان من أوعية العلم، ورأسا في علم اللسان العربي والأخبار وأيام الناس، وليس بصاحب حديث، وإنما هو من كبار العلماء المشهورين، عنده فنون جمة، وعلوم مهمة[4].

وقال ابن كثير[5]: أحد العلماء والنحاة واللغويين والأدباء والحفاظ الأذكياء، صاحب المصنفات البديعة المفيدة المشهورة الأنيقة، المحتوية على علوم جمة نافعة، وكان ثقة، نبيلا، جليلا، من الأئمة، وكان أهل العلم يتهمون من لم يكن في منزله شيء من تصانيفه[6].

---

(١) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، أبو العباس، تقي الدين، الحراني. إمام كبير في التفسير والحديث والفقه والعقائد. توفي سنة ٧٢٨هـ. ينظر: «الأعلام» (١/ ١١٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٩١- ٣٩٢).

(٣) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله، التركماني ثم الدمشقي، حافظ، مؤرخ، مقرئ، توفي سنة ٧٤٨هـ. ينظر: «الأعلام» (٥/ ٣٢٦).

(٤) هذا الكلام مؤلَّفٌ من تراجمه لابن قتيبة في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٩٦- ٣٠٠)، و«العبر» (١/ ٣٩٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٥٣).

(٥) إسماعيل بن عمر بن كثير، القرشي، البصروي، ثم الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين، مفسر، حافظ، مؤرخ، فقيه، توفي سنة ٧٧٤هـ. ينظر: «البدر الطالع» (١/ ١٥٣)، و«الأعلام» (١/ ٣٢٠).

(٦) هذا الكلام مؤلف من ترجمته لابن قتيبة في «البداية والنهاية» (١٤/ ٥٩٦ و٦٢٣).

وقال محمد محي الدين عبد الحميد[1]: «يَعتبرُه العلماء إمامَ مدرسة بغداد النحوية التي خَلَطَتْ بين مذهبَي البصريين والكوفيين»[2].

وفاته:

توفي الإمام ابن قتيبة ببغداد سنة ٢٧٦هـ[3]. رحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه الفردوس!

(١) محمد محي الدين عبد الحميد المصري، عالم بالعربية، ت ١٣٩٣هـ. ينظر: «الأعلام» (٧/ ٩٢).

(٢) مقدمته لـ«أدب الكاتب» (٧).

(٣) ينظر: «الأنساب» (١٠/ ٣٤١)، و«وفيات الأعيان» (٣/ ٤٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٠٠)، ومقدمة بيكر لـ«تأويل مختلف الحديث» (١/ ٤٧- ٤٨).

الفصل الثاني

التعريف بكتاب: «أدب الكاتب»

اسمه:

أشهر أسمائه: «أدب الكاتب»(١)، ويسمى أيضًا: «أدب الكُتّاب»(٢). وكلٌّ صحيحٌ، والخلافُ بينهما لفظيٌّ لا معنوي؛ حيث إنَّ لامَ التعريفِ في (الكاتب) لشمولِ أفرادِ الجنس.

وقد اعتمدتُ في البحثِ الاسمَ الأولَ لأنه الأشهر والأكثر تداوُلًا.

تاريخ وسبب تأليفه:

ذكر ابن قتيبة في مطلع الكتاب أنه ألّفه للوزير أبي الحسن بن خاقان الذي ولاه قضاء الدينور، فيحتمل أنه ألف له الكتاب قبل توليه القضاء فكوفئ عليه بهذه الولاية، ويحتمل أنه تولى القضاء أولًا لعلمه وفضلِه فشَكَرَ الصنيعَ بتقديم الكتابِ باسم الذي جرى له الخيرُ على يده(٣).

ولم أقف (فيما اطلعتُ عليه) على نص صريح يحدد تاريخ تأليفه، لكن أظن أنه كان قريبًا من سنة ٢٦٣هـ؛ لأن الوزير أبا الحسن قُتِلَ أواخرَ سنة ٢٦٣هـ(٤).

---

(١) هذا الاسم هو المثبت على أكثر المخطوطات (كما ذكر بعض المحققين)، واختاره أغلبُ المحققين والشراح، وذكره ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٢)، والسمعاني في «الأنساب» (١٠/ ٣٤٠)، وابن خلدون في «المقدمة» (٥٥٢)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (١/ ٢٥)، وغيرهم.

(٢) هذا الاسم مثبت على بعض المخطوطات، واختاره عدد من الشراح، كالبطليوسي، وابن القوطية، والسعدي، والجذامي، ونسب بعضهم ذلك إلى الزجّاجي، كما ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤١١)، وابن بشكوال في «الصلة في تاريخ أئمة الأندلس» (١٣٧)، وابن الأنباري في «نزهة الألباء» (١٩٢)، وغيرهم.

وليُتبَه إلى أن لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي (ت٣٣٦هـ) كتاب اسمه: «أدب الكتّاب» أيضا.

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد لـ«أدب الكاتب» (٥).

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد لـ«أدب الكاتب» (٥)، ومقدمة تحقيق بيكر لـ«تأويل مختلف الحديث» (١/ ٢٢).

موضوعه ومحتواه:

كان نظام الكتابة في ذلك الوقت قد اتسع نطاقُه وتَشَعَّبَ، وأتاح لكثير ممن أَغْفَلَ التأدبَ أن يعمل في محيطها دون أن يكون على قدرٍ من الثقافةِ أو حظٍّ من العلومِ كبيرٍ، فكانت همة الكاتب لا تعدو أن يُحَسِّنَ الخطَّ ويقيمَ حروفَ الكتابةِ، حتى إذا صار في هذه المرتبة أدركه العُجْب والغرور، وتظاهر بمظاهر العلماء، مما حدا بابن قتيبة إلى محاولة إصلاحهم؛ فوضع هذا الكتاب لبيان ما يجب أن يكونوا عليه، وما يحتاجون إليه في صناعة الكتابة من العلوم والثقافة، وخاصة ما يتعلق باللغة، وهو يُمِدُّ الكاتبَ فيه بثقافة لغوية واسعة، تعينُه على تقويمِ لسانِه حين يتحدث، وقَلَمِه حين يكتب وينشئ[1].

ويحتوى الكتاب على خطبة وأربعة أقسام (كُتُب)، يتوزع كل منها في أبواب.

وتضمنت الخطبةُ أحوالَ كَتَبَةِ الدواوين في ذلك العصر، وبيانا لما ينبغي أن يكونوا عليه. وقد جاءت طويلةً طولًا غيرَ مُعتادٍ في مقدمات الكتب آنذاك، وهي خطبة مهمة، ومن الأدلة على هذا ما حظيَت به من تقديرٍ وعناية من العلماء، حتى إن بعضهم أفردها بالشرح[2].

وأما الأقسام فهي على النحو الآتي:

القسم الأول- كتاب المعرفة، ويتألف من ثلاثة وستين بابًا.

القسم الثاني- كتاب تقويم اليد، ويتضمن سبعة وأربعين بابًا.

القسم الثالث- كتاب تقويم اللسان، ويتوزع في خمسة وثلاثين بابًا.

القسم الرابع- كتاب الأبنية، وقد قسمه إلى أربعة موضوعات:

١- أبنية الأفعال.

٢- معاني أبنية الأفعال.

٣- أبنية الأسماء.

٤- معاني أبنية الأسماء.

---

(١) ينظر: «تاريخ الأدب العربي» (١/ ٦١٢)، و«الاقتضاب» (١/ ١٩)، و«منهج ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن وأثره في الدراسات القرآنية» (١٠٠).

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق «تفسير رسالة أدب الكتّاب» (١٦).

نسخه وتحقيقاته:

لـ«أدب الكاتب» عدة نسخ خطية[1]، وعدة طبعات محققةوغير محققة، من هذه الطبعات:

١- طبعة مطبعة الوطن بمصر، بتصحيح أبي الوفا نصر الهوريني، سنة ١٣٠٠هـ.

٢- طبعة مطبعة بريل ليدن، بتحقيق المستشرق الألماني جرينرت، سنة ١٣١٧هـ.

٣- طبعة المكتبة التجارية بمصر، بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، سنة ١٣٨٢هـ.

٤- طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت، بتحقيق محمد الدالي، سنة ١٤٠٢هـ.

٥- طبعة وزارة الشئون الإسلامية بالسعودية، بعناية علي فاعور، سنة ١٤٠٧هـ[2].

منزلته العلمية واهتمام العلماء به:

إن «أدب الكاتب» من أشهر وأحسن وأهم مؤلفات ابن قتيبة، وهو كتاب نفيس ومهم في بابه، رصين ورائق في أسلوبه، وقد حظي باهتمامٍ كبيرٍ من العلماء والأدباء والباحثين قديما وحديثا، وتأدب به الكثيرون من العلماء، ووجدوا فيه غناء عظيما، وكان كثير من الشيوخ يقرئونه طلابَهم، ويروونه بالأسانيد المتصلة، بل ويحفظونه عن ظهر قلب. وقد تهافتت عليه الأقلام شرحا وتفسيرا وتعليقا وتلخيصا؛ أمَلا في استخراج ذخائره، وفتح كنوزه، وتقريبه وتيسيره للطلاب، وكانت هذه الأقلام تَنْقُدُه طَوْرًا، وتعتذر عنه طورًا آخر، حرصا على أن يكون الكتاب منقحا تاما. ولا تزال له هذه المنزلة العظيمة في نفوس الشادِين والمتأدبين إلى اليوم[3].

وقد قال ابن خلدون[4]: «وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين، وهي: «أدب الكاتب» لابن قتيبة، وكتاب: «الكامل» للمبرد، وكتاب:

(١) ينظر: مقدمة حامد عبد المجيد لـ«الاقتضاب» (١/ ١٨)، ومقدمة الدالي للكتاب (٤م).

(٢) ينظر: «منهج ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن وأثره في الدراسات القرآنية» (١٠٠)، ومقدمة بيكر لـ«تأويل مختلف الحديث» (١/ ٣٤)، ومقدمة الدالي لـ«أدب الكاتب» (٤م).

(٣) ينظر: مقدمة «شرح أدب الكتاب» للسعدي (٥)، ومقدمة محمد محي الدين عبد الحميد لـ«أدب الكاتب» (٦).

(٤) عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، أبو زيد، وليّ الدين، الحضرميّ، الإشبيلي، فيلسوف، مؤرخ، قاضٍ، عالم اجتماعي، بحاثة. توفي سنة ٨٠٨هـ. ينظر: «الأعلام» (٣/ ٣٣٠).

«البيان والتبيين» للجاحظ، وكتاب: «النوادر» لأبي علي القالي البغدادي. وما سوى هذه الأربعة فتَبَعٌ لها وفروع عنها...»[1].

ومن المصنفات التي وُضِعَتْ حولَ الكتاب:

١- «غلط أدب الكاتب» لأبي الحسن محمد بن أحمد المعروف بابن كيسان (ت٢٩٩هـ).

٢- «شرح خطبة أدب الكاتب» لمبارك بن الفاخر (ت٣٣٨هـ).

٣- «تفسير رسالة أدب الكتّاب» لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٥٠هـ). وله أيضا «شرح خطبة أدب الكاتب».

٤- «الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب» لعبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ).

٥- «شرح أدب الكاتب» لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ).

٦- «تلخيص أدب الكاتب» لطاهر بن صالح الجزائري (ت١٣٤٢هـ)[2].

(١) «مقدمة ابن خلدون» (٦٣٢).

(٢) ينظر: «كشف الظنون» (١/ ٤٧- ٤٨)، و«الميسر والقداح» (١٩)، و«عقيدة الإمام ابن قتيبة» (٧٣)، ومقدمة تحقيق الدالي (٩م- ١٠م).

الفصل الثالث

التعريف بعلم الكتابة العربية

تعريفه:

(علم الكتابة) مركَّبٌ إضافي، يتوقف تعريفه على تعريفِ مفرَدَيْه؛ لذا سأعرف مُفْرَدَيْه أوّلًا.

فالعلم لغةً: «نقيض الجهل»[١]. وهو: «إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكا جازما»[٢].

وفي اصطلاح التدوين: «مجموع المسائل المتعقة بجهة مخصوصة»[٣].

والكتابة في اللغة: مصدرُ كَتَبَ يكتُب، يقال: كتب الشيءَ يَكْتُبُه كَتْبًا وكِتَابًا وكِتْبَةً وكِتَابةً، أي: خَطَّهُ. والكتَابَة صناعة الكاتب[٤]. وشاع إطلاقُها عُرفًا على إِعمال القَلَمِ باليد في تصوير الحروف ونَقْشِها، وعلى نَفْسِ الحروفِ المكتوبة. فعلى الإِطلاق الأول تُعرَّفُ بأنها تصويرُ اللفظِ برسمِ حروفِ هجائِه -غير أسماء الحروف- بتقدير الابتداء به والوقف عليه[٥]. وبعبارة أوضح: تصوير اللفظ بحروف هجائه، بأن يطابق المكتوبُ المنطوقَ في ذوات الحروف وعددها، إلا أسماء الحروف؛ فإنه يقتصر في كتابتها على أول الكلمة، ولا بد من تقدير الابتداء به والوقف عليه، فيكتب كل لفظ بالحروف التي ينطق بها عند تقدير الابتداء والوقف[٦]. وعلى الإِطلاق الثاني تُعرَّف بأنها: «نظامٌ من الرموز تستعمل لتمثيل أصوات اللغة»[٧]، أو «رسوم وأشكال حرفية تدل على الكلمات المسموعة الدالة على ما في النفس»[٨].

---

(١) «العين» (٢/ ١٥٢)، و«تهذب اللغة» (٢/ ٢٥٤).

(٢) «الأصول من علم الأصول» (١٥)، وينظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٢٣١)، و«التعريفات» (١٣٠).

(٣) ينظر: «كشف الظنون» (١/ ٦)، و«أبجد العلوم» (١/ ٣٤).

(٤) ينظر: مادة: (ك ت ب) في «المحكم والمحيط الأعظم»، و«لسان العرب»، و«تاج العروس»، و«المعجم الوسيط».

(٥) ينظر: «همع الهوامع» (٣/ ٥٠٠)، و«المطالع النصرية» (٣٩).

(٦) ينظر: «همع الهوامع» (٣/ ٥٠٠).

(٧) «علم الكتابة العربية» (٥).

(٨) «أبجد العلوم» (٩١).

وأما تعريف (علم الكتابة) باعتباره لقبا لهذا الفن؛ فقيل: «هو علم يبحث فيه عن كيفية كتابة الألفاظ»[١]. وقيل: «عِلْمٌ بأصولٍ يُعْرف بها تأديةُ الكتابةِ على الصحة»[٢].

اسمه:

أُطلِقَ على هذا العلم عدةُ أسماء، منها: الكِتَاب، والهجاء، والخط، والرسم، والكتابة، والإملاء[٣]. وأدقّها وأوضحها بالنسبة إلى وقتنا هو: (الكتابة)؛ لأن غيره لا يخلو من اشتراك أو احتمال، من بداية استخدامها أو بَعْدَه[٤]؛ ولذا اخترتُ أن أستخدم في البحث مصطلحَ: (الكتابة)، وإن كان الغالب في زماننا استخدام مصطلح: (الإملاء).

واضعه:

واضع هذا العلم علماءُ البصرة والكوفة، فهُم الذين دَوَّنوه وأسسوا له ضوابط وروابط بنوها على أقيستهم النحوية وأصولهم الصرفية، وسموها: (علم الخط القياسي) أو (علم الخط الاصطلاحي). ولهم فيه مذاهبُ مختلفةٌ، مَبْنيّةٌ على الاختلاف الواقع في لغات قبائل العرب[٥].

موضوعه:

موضوع هذا العلم: «الكلماتُ التي يجب انفصالُها من بعضها، والتي يجب اتصالها ببعضها، والحروف التي تُبْدَل، والحروف التي تُزَاد، والحروف التي تُنقَص»[٦]. وبعبارة مختصرة يمكن أن نقول: هي: الفصل، والوصل، والبدل، والزيادة، والنقص.

ومن العلماء من يُدخِلُ الترقيمَ وعلاماته ضمن موضوع هذا العلم[٧].

---

(١) «إتمام الدراية لقُرَّاء النُّقاية» (٢٠٢).

(٢) «علم الكتابة العربية» (١١).

(٣) ينظر: المصدر السابق (١١ – ١٢).

(٤) ينظر تفصيل ذلك في المصدر السابق (١١ – ١٤).

(٥) ينظر: المصدر السابق (٨٣ – ٨٤).

(٦) «المطالع النصرية» (٨٠)، وينظر: «إتمام الدراية لقراء النُّقاية» (١٠٦).

(٧) ينظر: «قواعد الإملاء في ضوء جهود المُحْدَثين».

فعلم الكتابة يُعنى بدراسة العلاقة بين الرمز المكتوب والصوت المنطوق، وبيان مقدار مطابقة المنطوق للمكتوب، وتحديد مظاهر قصور الكتابة عن تمثيل المنطوق تمثيلا كاملا[١].

مسائله:

مسائل هذا العلم «الكلماتُ التي يجب انفصالُها من بعضها، والتي يجب اتصالها ببعضها، والحروف التي تُبْدَل، والحروف التي تُزَاد، والحروف التي تُنقَص»[٢]، وبعضم يزيد الترقيمَ[٣].

استمداده:

استمداد هذا العلم من القواعد النَّحْوية، والأصول الصرفية، ورسم المصحف[٤].

نسبته من العلوم:

هذا العلم أحدُ علوم العربية. وهو علمٌ مستقل قائم بذاته. وكَوْنُ عددٍ من علماء العربية قد أَلحقوا في كتب النحو والصرف مبحثا في بيان قواعد الكتابة - لا يعني أنه جزء منهما، وإنما ذكروه لضرورةِ ما يحتاج إليه المبتدئُ في لفظِه وفي كتابته، ولأن كثيرا من الكتابة مبني على أصول نحوية وأسس صرفية، ففي بيانها بيان لتلك الأصول[٥].

فضله:

هذا العلم يحْتاج كُلّ علمٍ إِليه، ولا غنى له عنه؛ لأن تدوين العلوم بأسرها وحِفْظَها متوقفٌ على الكتابة[٦].

---

(١) ينظر: «علم الكتابة العربية» (١٢).

(٢) «المطالع النصرية» (٨٠).

(٣) ينظر: «قواعد الإملاء في ضوء جهود المُحْدَثين».

(٤) ينظر: «المطالع النصرية» (٨٣).

(٥) ينظر: «أبجد العلوم» (٢٤١)، و«همع الهوامع» (٢/ ٢٤٣)، و«إتمام الدراية» (٢٠٢)، و«المطالع النصرية» (٣)، و«علم الكتابة العربية» (١٤).

(٦) ينظر: «المطالع النصرية» (٨٣).

ثمرته:

ثمرة هذا العلم تقويم البَنَان عند الكتابة، وحفظُه من الخطإ واللَّحْن فيها. وزيادةً على ذلك معرفةُ الأفصحِ في الكتابة[1].

حكمه:

حُكْمُ هذا العلم الوجوبُ الكِفائيُّ تَعَلُّمًا وتعليمًا[2].

(١) ينظر: «المطالع النصرية» (٨١).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٨٣).

الباب الثالث

دراسة قواعد الكتابة في «أدب الكاتب»

وفيه فصول:

١- أبواب الإملاء التي ذكرها ابن قتيبة.

٢- منهج ابن قتيبة في عرض الأبواب.

٣- عرض آراء ابن قتيبة في أبواب الكتابة ومقارنتها بآراء المعاصرين.

الفصل الأول

أبواب علم الكتابة التي ذكرها ابن قتيبة

قمتُ بسَبْرِ كُلِّ تراجِمِ «أدبِ الكاتب»، ونظرتُ في محتواها نظرة سريعة، فوجدتُ أن ما يتعلق بعلم الكتابة هو الثلاثون بابا الأولى من كتابِ تقويم اليد، ومما أكَّدَ لي هذه النتيجة قولُ الهورينيِّ: «وكذلك الإمام ابن قتيبة ذَكَرَ لـ[قواعد الكتابة] في «أدب الكاتب» نحوا من ثلاثين بابا»[1]، وكذلك تعليقُ محققِ «المطالع النصرية»[2] على هذا الكلام، حيثُ حَدَّدَ الأبواب بأرقام الصفحات، فكان تحديدُه مطابقا لِـمَا توصلتُ إليه.

وهذا سردٌ لأسماء هذه الأبواب:

١- باب إقامة الهجاء.

٢- باب الوصل في الأسماء.

٣- باب الألف مع اللام للتعريف.

٤- باب ما تغير فيه ألف الوصل.

٥- باب دخول ألف الاستفهام على ألف الوصل.

٦- باب دخول ألف الاستفهام على الألف واللام اللتين للمعرفة.

٧- باب دخول ألف الاستفهام على ألف القطع.

٨- باب ألف الفصل.

٩- باب الألفين تجتمعان فيقتصر على إحداهما والثلاث يجتمعن فيقتصر على اثنتين.

١٠- باب حذف الألف من الأسماء وإثباتها.

١١- باب حذف الألف من الأسماء في الجمع.

---

(١) «المطالع النصرية» (٣٣).

(٢) وهو الدكتور طه عبد المقصود.

١٢- باب (ما) إذا اتصلت.

١٣- باب (مَنْ) إذا اتصلت.

١٤- باب (لا) إذا اتصلت.

١٥- باب حروف توصل بـ(ما) وبـ(إذ) وغير ذلك.

١٦- باب الواوين تجتمعان في حرف واحد والثلاثة يجتمعن.

١٧- باب الألف واللام للتعريف يدخلان إلى لام من نفس الكلمة.

١٨- باب هاء التأنيث.

١٩- باب ما زيد في الكتاب.

٢٠- باب من الهجاء أيضا.

٢١- باب ما يكتب بالياء والألف من الأفعال.

٢٢- باب ما يكتب بالألف والياء من الأسماء.

٢٣- باب الحروف التي تأتي للمعاني.

٢٤- باب ما نقص منه الياء لاجتماع الساكنين.

٢٥- باب الأمر بالمعتل من الفعل.

٢٦- باب الهمز.

٢٧- باب الهمزة تكون آخر الكلمة وما قبلها ساكن.

٢٨- باب الهمزة في الفعل إذا كانت عينا وانفتح ما قبلها.

٢٩- باب الهمزة تكون عينا واللام ياء أو واوا.

٣٠- باب ما كانت الهمزة فيه لاما وقبلها ياء أو واو.

وبمجموع هذه الأبواب يكون ابن قتيبة قد تناوَلَ كلَّ الجوانب التي تمثل موضوع علم الكتابة، وقد فاتَه ذِكْرُ بعضِ الجزئيات، وكذلك ما يتعلق بعلم الضبط، ولكنه في الجملة قد استوعب قدرا كبيرا من هذا العلم، ولا أظنه قَصَدَ بما كتب إلى الاستقصاء والشمول، لكن قصَدَ إلى ذِكْرِ الأمور المشتهرة مما لا يَسَعُ الكاتبَ جهلُه وتدعو الحاجة للتنبيه عليه.

الفصل الثاني
منهج ابن قتيبة في عرض الأبواب

يمكن تسجيل عدة سِمَاتٍ للمنهج الذي اعتمده ابن قتيبة في عرض تلك الأبواب، منها:

١- الإكثار من الأبواب، حتى أوصلها إلى ثلاثين كما أسلفنا. وكان يمكنه أن يجمع بعضها تحت ترجمة واحدة حتى يقلل من التراجم؛ حتى لا يستكثرها القارئ.

٢- «لم يحصر موضوعَ الفن في شيء معين يحتوي على روابط كلية مشتركة»[1].

٣- يذكر الأبواب المتشابهة تِلْوَ بعضِها.

٤- ليس عنده أو عند أهل زمانه نظام متفق عليه في ترتيب الأبواب.

٥- أحيانا لا يَذكر النوع أو القاعدة نَصًّا، وإنما يكتفي بالأمثلة في الإشارة إلى ذلك. وقد يجمع بين الأمرين فيقدّم ذكر النوع أو قاعدته، أو يعكس فيذكر الأمثلة ثم يُردِفُ بذكر النوع أو قاعدته.

٦- أحيانا يستقصي مسائل الباب، وأحيانا لا يذكر إلا بعضها.

٧- العناية بالتمثيل لِـمَا يُوردُه من قواعد ومسائل، ولكن من غير التزام عدد معين، فأحيانا يكتفي بمثال واحد، وأحيانا باثنين، ...وأحيانا يتجاوز خمسة أمثلة.

٨- يمثّل بأمثلة من القرآن الكريم.

٩- يمثّل أحيان بالشعر على قلة.

١٠- يركز على التنبيه على ما يشيع فيه الخطأ.

١١- كثيرا ما يذكر في المسألة الواحدة أكثرَ من قول، وتارة يرجح بين الأقوال، وتارة يستحسن أو يجوّز بعضَها أو كلَّها.

١٢- يُكثِر من الإشارة إلى رسم الكلمات في المصحف.

(١) «المطالع النصرية» (٣٣).

١٣- يكره مخالفةَ رسمِ المصحفِ وما عليه عمل الناس في زمانه؛ ولذا يقدمهما على القياس حتى وإن كانت نفسُه تميلُ إليه.

١٤- أحيانا يأتي بمسائل ليست من الباب للمناسبة او من باب الاستطراد، وقد يكون ذكر هذه المسألة في بابها الخاص بها.

١٥- لا يحيل إلى ما يسبق من الأبواب، وإنما يعيد الكلام كما لو كان يتكلم عليه ابتداءً.

١٦- الميل في بعض أبواب الهمزة إلى مذهب أهل التخفيف، وفي بعضٍ آخر إلى مذهب أهل التحقيق. والأول هو الغالب عليه.

١٧- الغالب عليه أنه لا يحب توالي الأمثال، ولكن قد يُقِرُّ ذلك في بعض المسائل لفائدةٍ قد ينبه عليها وقد لا ينبه.

١٨- لم يذكر ما يتعلق بالضبط، والناظر في ما كتبه في أبواب الإملاء في هذا الكتاب يظن أنه أتى قبل زمن ظهور علامات الشكل؛ حيث إنه لم يذكر علامات الشكل حتى في ما يُحتاج إليها فيه.

١٩- تارة يستعمل مصطلحات الكوفيين، وتارة يستعمل مصطلحات البصريين، وقد مر بنا أنه كوفيُّ النشأة، وأنه وُلِّي مظالمَ البصرة مدة، فلعل هذا كان سببا في تأثره بالمذهبين، وقد كان بعضُ العلماء يعتبرونه إمام المدرسة البغدادية التي خلطت بين مذهبي البصريين والكوفيين.

الفصل الثالث

عرض آراء ابن قتيبة في أبواب الكتابة
ومقارنتها بآراء المعاصرين

باب إقامة الهجاء[1]

قرر ابن قتيبة في هذا الباب أنه قد تختلف الصورة المنطوقة للكلمة عن صورتها المكتوبة بزيادة أو نقصان؛ لسببٍ.

وذكر أن سببَ الزيادةِ التمييزُ بين الكلمات متشابهةِ الصورةِ، وأن سببَ الحذفِ طلبُ الخفةِ والاستغناء بما يبقى من حروف الكلمة عن ما حُذِف، بشرط أن يكون في الكلام دليل على المحذوف. وسيأتي تفصيل وتمثيل لذلك فيما يأتي من أبواب.

وهذه الظاهرة لم تَزَلْ موجودةً في الكتابة المعاصرة، إلا أنها قلّت؛ لأسباب، منها:

١- الاتجاه أكثرَ نحوَ مطابقةِ المنطوقِ للمكتوب.

٢- تيسير الكتابة على المبتدئين، وذلك بتقليل المشتثنَيَات من القواعد.

٣- الاعتماد على العلامات الكتابية للتفريق بين الكلمات المتشابهة في الصورة.

ولهذه الأسباب نجد في الكتابة المعاصرة تجويزَ حذفِ الألف من (مائة)، وحذفَ الواو مِن (أوخَيّ) المصغر، والدعوةَ إلى حذف الواو من (عمرو)، وقصْرَ زيادة ألفِ الفصلِ على واو ضمير الجماعة المتطرفة، وأيضا نجد إثباتَ بعضِ الحروف التي كانت قديما تُحذف للسبب الذي ذكره ابن قتيبة آنفا، فنجد إثباتَ واوين في نحو: (يَلْوُون)، والياءين في نحو: (النبيين)، وسنفصل الكلام على كل ذلك فيما سيأتي.

وذكر ابن قتيبة أنه ربما لم يمكن الكُتَّابَ أن يفصلوا بين المتشابهين بزيادة ولا نقصان فتركوهما على حالهما، واكتفوا بما يدل من متقدمِ الكلامِ ومتأخرِه مخبرا عنهما.

وهذا الذي ذكره إنما يكون في حالٍ لم يوجد إلا السياق دالًّا ومميِّزًا، وأما بعد وجود العلامات فقد صار من السهل التفريق بين الكلمات بواسطتها.

وهذا الكلام من ابن قتيبة مُشكِل في الواقع؛ لأن الوقت الذي عاش فيه كانت علامات النقط والشكل موجودة، وإن أمكن حملُ كلامِه هنا على أنه يتكلم عن الكتّاب الذين سبقوا

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢١٣- ٢١٥).

استحداثَ العلامات؛ فلا يمكن حملُه على ذلك في بعض المواضع الأخرى مما سيمر. فهذا سؤال لمّا أجِدْ له جوابا!

ثم ذكر ابن قتيبة أن الكتّاب إنما يزيدون في الكتاب (فرقا بين المتشابهين) حروفَ المد واللين، لا يتعدونها إلى غيرها. بخلاف النقص للاستخفاف فإنه يكون لحروف المد واللين وغيرها (كاللام، والنون، وهمزة الوصل).

وهذا الأمر لم يزل ثابتا ومتقررا إلى الآن.

ثم ذكر ابن قتيبة أنهم يُبدِلون هذه الأحرف من الهمزة.

وهذا على مذهب من يرسم الهمزة على لغة أهل التسهيل، وأما من يكتبها على مذهب أهل التحقيق فهم لا يبدلونها، وإنما يرسمونها ألفا بكل حال(١).

---

(١) ينظر: «كتاب الخط» (١٤٦)، و«سر/ ناعة الإعراب» (١/ ٤٦)، و«علم الكتابة العربية» (١٤٦- ١٤٩).

باب ألف الوصل في الأسماء(١)

ذكر ابن قتيبة في هذا الباب عدة مسائل:

المسألة الأولى- إثبات الألف وحذفها من (بسم الله):

ذكر ابن قتيبة ما ملخصه أن (بسم الله) تكتب بغير ألف عند افتتاح الكتاب أو ابتداء الكلام؛ استخفافا؛ لكثرة الاستعمال، وأما إذا توسطَتْ الكلام فإن الألف تثبت.

والملاحَظ في كلامه أنه جعل مدارَ الإثبات والحذف على الابتداءِ بـ(بسم الله) وعَدَمَه، بغض النظر عن كونها في البسملة الكاملة أو لا.

وهذا خلاف ما عليه المعاصرون؛ فهُم يجعلون مدارَ الحذف والإثبات على كمال البسملة وعدمِه، والعلةُ عندهم كثرةُ الاستعمال أيضا، وهذا مشروط بعدم ذِكر مُتَعَلَّقُ الباء، لا متقدمًا ولا متأخرًا، وإلا لم تحُذف. وكذا لا تحُذف إذا اقتُصر على الجلالة ولم يُذكر (الرحمن الرحيم)(٢).

المسألة الثانية- إثبات الألف وحذفها من (ابن):

ذكر ابن قتيبة أن (ابن) إذا اتصلت بالاسم وهي صفةٌ؛ كتبت بغير ألف، فإن أضيفت إلى غير ذلك أو كانت خبرا أُثبتت الألفُ. وإن ثُنِّيَت أُثبتت الألف، صفة كانت أو خبرا. وإن ذُكر ابن بغير اسم؛ كتب بالألف. وإن نسب إلى غير أبيه؛ ألحقت فيه الألف. وإن نسب إلى لقب قد غلب على اسم أبيه أو صناعة مشهورة قد عرف بها؛ لم تلحق الألف؛ لأن ذلك يقوم مقام اسم الأب.

وقد أطلَقَ ابنُ قتيبة الاسمَ في أول كلامه، فالظاهر أن كلامه يَعُم الاسمَ، والكنيةَ، واللقبَ، والكنايةَ عمن لا يُعرَف(٣)، ويعم كونَ الاسمين اللذين وقعت بينهما متفقين في النوع أو مختلفين(٤)، وكونَ الأبوّةَ حقيقية أو ادّعاءً، وكونَها مباشِرة أو غير مباشِرة.

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢١٥- ٢١٨).

(٢) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٤٠- ٣٤١). وينظر: «قواعد الإملاء» (٤٠- ٤١)، و«علم الكتابة العربية» (١١٩).

(٣) نحو: فلان بن فلان، هَيّ بنُ بيّ.

(٤) نحو: أبو بكر بن أحمد، فهذه وقعت بين كنية واسم.

وهذا هو الموجود في الكتابة المعاصرة[١]، لكن ثَمَّةَ استثناءات واختلاف في أمور:

١- إذا وقعَت (ابن) أوَّلَ السطر ثَبَتَتْ همزتُها، حتى وإن كان حقّها الحذف، واستثنى المجمعُ اللغويُّ المكِّيُّ حالةَ الكتابةِ الحاسوبيةِ، فرأى أن تُترَكَ فيها كتابةُ همزتِها مطلقًا ما دامت بين علمين؛ نظرًا لتغيُّر أمكنة الكلمات في الملف الحاسوبي بتغيير التنسيق أو لأدنى مُلابَسَة؛ فاستحدثوا هذا القرار خشيةَ أن تصير في غيرِ أول السطر بسبب ذلك فتكونَ خطأً محضًا[٢].

٢- لا يزال الخلافُ في حذف ألف (ابن) إذا نُسب إِلى الأب الأعلى أو الأم - لا يزال هذا الخلاف موجودًا حتى زماننا[٣]، والأكثرُ حذفُها[٤]، ومنهم مَن يقيِّدُ الحذفَ بالاشتهار، أي يَشْترط للحذف أن تشتهر تلك النسبة[٥].

٣- اشتراطُ كونِ البنوةِ حقيقيةً لحذف ألف (ابن) قولٌ غيرُ معمولٍ به في زماننا، فالكل في عمل المعاصرين يُجرى مُجرًى واحدا[٦].

المسألة الثالثة- تنوينُ (ابن) وعدمُه:

ذكر ابن قتيبة أنه إنْ لم تُلحَق في (ابن) ألفٌ؛ لم يُنوَّن الاسمُ قبله، وإلا نُوِّنَ.

وهذا هو الذي عليه العمل اليوم. والعلة في ذلك أن (ابن) صار مع الموصوف كالشيء الواحد، وصار كأن الموصوفَ في الحقيقة مضافٌ، والصفةَ مقحمةٌ؛ فحُذف التنوين من العلَم الأول، وحُذف ألفُ الوصل من الخط لكثرة الاستعمال[٧].

---

(١) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٤٢)، و«قواعد الإملاء» (٣٩- ٤٠)، و«علم الكتابة العربية» (١١٩).

(٢) ينظر: القرار الثامن من قرارات المجمع.

(٣) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٤٨- ٣٤٩)، والقرار الثامن من قرارات مجمع اللغة العربية على الشبكة.

(٤) ينظر: «قواعد الإملاء» (٣٩- ٤٠).

(٥) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٤٩).

(٦) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٤٧- ٣٤٨)، و«قواعد الإملاء» (٣٩- ٤٠).

(٧) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٤٠- ٣٤١). وينظر: «قواعد الإملاء» (٤٠- ٤١)، و«علم الكتابة العربية» (١١٩).

المسألة الرابعة- حذف وإثبات الألف في (ابنة) و(بنت):

ذكر ابن قتيبة أن (ابْنَة) تكتب بالألف وبالهاء، فإذا أسقطت الألف كتبت: (بنت) بالتاء[١].

وهذا هو المعمول به في زماننا[٢].

(١) وأما ما في بعض نُسَخ «أدب الكاتب» ونَصُّه: «وقال غيره: إذا أدخلت فيه الألف أثبت التاء. وهو أفصح، قال الله ﷻ: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾، كتبت بالتاء»؛ فقد ذكر الدالي محقق طبعة الرسالة أن الظاهر أنها حاشية أُدخلت في متن الكتاب، ولم يُثبتْها في نسخته.

(٢) ينظر: «المطالع النصرية» (٢٨٨)، و«قواعد الإملاء» (٦٤).

باب الألف مع اللام للتعريف[1]

ذكر ابن قتيبة في هذا الباب بعض أحكام الألف واللام اللتين للتعريف، هي:

١- إذا دخلت عليهما لام الجر حُذِفَت الألف (نحو: هذا للرجل).

والراجح أن علةَ ذلك كراهة اجتماع الأمثال[2]؛ لأنها تحُذف أيضا عند دخول اللام المفتوحة (كما في نحو: لَلثوبُ الأبيضُ أفضَلُ)، فهذا يبطِل قولَ من ادعى أن العلةَ أن اللام مع ما بعدها كالشيء الواحد لأنها بدل من الإضافة.

٢- إذا دخلت عليهما باء الصفة لم تحذف الألف (رفعتُه بالحبل).

والأقرب أن علة ذلك عدم وجود علة الحذف في لام الجر[3].

ثم ذكر أنه إن جاءت ألف ولام من نفس الحرف وليستا للتعريف (نحو: الْتِقَاء) ثم دخلت عليهما لام الصفة أو باء الصفة - أُثبِتَت الألف؛ لأنهما من نفس الحرف، وليستا بزائدتين. وذكر أيضا أنه إن دخلت الألف واللام الزائدتان للمعرفة على الألف واللام اللتين من نفس الحرف، ولم يوصل بالحرف باءُ الصفة ولا لامُ الصفة - لم يحُذف شيء، فإن وُصِلَت بباء الصفة لم تحذف الألف، نحو: (بالالتفات)، وإن وصلت بلام الصفة حذفت ألف الوصل من (أل) فقط، على القاعدة، نحو: (للالتقاء).

وهذا كله مما لا اختلاف فيه مع الكتابة المعاصرة[4].

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢١٨- ٢١٩).

(٢) ينظر: «شرح أدب الكتاب» للسعدي (٨٣).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: «علم الكتابة العربية» (١١٩).

باب ما تُغيِّر(١) فيه ألفُ الوصل(٢)

ذكر ابن قتيبة في هذا الباب مسألتين:

المسألة الأولى- صوغ فعل الأمر من مهموز الفاء الساكنِها في المضارع:

الفعل المضارع إذا كانت فاؤه ساكنةً وصيغَ منه الأمرُ؛ فإن حرفَ المضارَعة يحُذف، وحينئذ يبقى أولُ الفعل ساكنًا؛ فلذا تجُتلَبُ همزةُ الوصل، وتحُرَّكُ بالكسر إذا كانت حركةُ عين الفعل كسرةً أو فتحةً، وبالضم إذا كانت ضمةً. وإذا كانت فاء الفعل همزة، نحو: (يأمر) و(يأتي)؛ فإن صوغَ الأمر من هذه الأفعال يؤدي إلى اجتماع همزتين أولَ الفعل: همزةُ الوصل، والهمزة التي هي فاءُ الفعل؛ فتكون: (اؤمُر)، و(ائت).

والقاعدة والقياس في هذا: ما ذكره ابن قتيبة من أن كل حرف يكتب على الانفراد، ولا يُنظر إلى ما قبله مما يزيله عن حاله إذا أدرجت فتغيره إذا اتصل به.

المسألة الثانية- دخول الفاء والواو و(ثُمَّ) على فعل من الأفعال السابقة:

ذكر ابن قتيبة أنه إذا وقع فعلٌ من هذه الأفعال بعد فاء أو واو فإن ألف الوصل تسقط من الفعل، وترجعُ فاؤه، ويُعاد ما كان من ذوات الواو إلى الواو، وما كان من ذوات الياء إلى الياء، وما كان مهموزا إلى الألف؛ وذلك لأن همزة الوصل إنما اجتُلبت للتوصل بها إلى الابتداء بما أوَّلُه ساكنٌ، فإذا دخلت الواو أو الفاء على أول الفعل زالت هذه العلة؛ فلم يحُتج إلى همزة الوصل، ومن ثَمَّ تعاد الكلمة إلى أصلها؛ لأن الواو والفاء حرفان لا يقومان بأنفسهما؛ فلا يُعاملان معامة الكلمة المستقلة. بخلاف ما لو سُبقت هذه الأفعال بـ(ثُم)، فإن (ثم) لفظ يقوم بنفسه؛ فيعامل معاملة الكلمة المستقلة؛ وعليه فلا يعاد الفعل إلى أصله، وإنما يعامل على الانفراد.

---

(١) قال البطليوسي في شرحه (٢/ ١١٨): «وقع في النسخ (تغيَّر) بفتح الياء، وهو غلط، والصواب كسر الياء؛ لأن ألف الوصل في هذا الباب هي المغيرة لما بعدها. ألا ترى أنها إذا وقعت بعدها همزة قلبت ياء استثقالا لاجتماع همزتين؟ ...، وإذا وقعت بعدها واو قلبت ياء لانكسار ما قبلها؟...».

وقد جاء في بعض النسخ: «باب ما تغيرُه ألف الوصل».

(٢) ينظر: «أدب الكاتب» (٢١٩- ٢٢٢).

وما قرره ابنُ قتيبة في المسألتين السالفتين هو الذي عليه العمل في زماننا كذلك[1]. ولكن ثَمَّ أمرٌ لم يذكره، وهو أن الواو والياء المبدلتين من همزة فاء الفعل لا تكتبان غُفْلًا من علامةِ الهمزة؛ وإنما توضع عليهما علامة الهمزة، ولا توضع علامة الهمزة على ألف الوصل التي قبلها؛ وذلك لأن القاعدة في الشكل والنَّقط على عكس القاعدة في الرسم؛ فالشكل والنقط يُبنَيَان على الوصل لا على الابتداء والوقف[2].

وأما قول ابن قتيبة: **((وتقول (ايجل) و(لا توجل)؛ تقلب الواو في الأولى ياء؛ للكسرة قبلها، فإن اتصلت بواو أو فاء كتبت بالواو، كقولك: (إي والله فاوجل)، فإنِ اتصلت بـ(ثم) أو بغيرها من الكلام كُتِبَت بالياء. وإنما تفعل هذا لأنك تكتب الحرف على الانفراد، ولا تغيره لتغير ما قبله إذا وصلته به، فأما الواو فكأنهما من نفس الحرف؛ لأنهما لا ينفردان كما تنفرد (ثم))**[3]؛ فهذا الكلام هو إلى علم الصرف أقرب إلى علم الكتابة، وهو معروف ومتقرر في باب الإبدال والإعلال من كتب الصرف.

---

(١) ينظر: «علم الكتابة العربية» (١٢١– ١٢٢).

(٢) ينظر: «كتاب الكتاب» (١٠١)، و«المحكم» للداني (١٩)، و«المطالع النصرية» (١٠١).

(٣) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٢٢).

باب دخول ألف الاستفهام على ألف الوصل[1]

ذكر ابن قتيبة أنه إذا دخلت ألف الاستفهام على ألف الوصل ثبتت ألف الاستفهام وسقطت ألف الوصل في اللفظ والكتاب.

وهذا مما لا خلاف عليه[2]. ومثلُ ذلك دخول همزة التسوية على همزة الوصل، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾، والسر في جميع ذلك كالسر في دخول الواو والفاء على الأفعال التي في الباب السابق.

ولا يلتبس الاستفهام بالخبر هنا لأن الألف في الاستفهام مفتوحة مقطوعة، وفي الخبر مكسورة موصولة.

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٢٢- ٢٢٣).

(٢) ينظر: «علم الكتابة العربية» (١٢٠- ١٢١).

باب دخول ألف الاستفهام على الألف واللام اللَّتَيْنِ للمعرفة[1]

ذكر ابن قتيبة أنه إذا أدخلت ألف الاستفهام على الألف واللام اللتين للتعريف ثبتت ألف الاستفهام، وحدثت بعدها مَدَّة، ولا تبدل من المدة شيئا، نحو: (آلرَّجُل عندك؟)، وذلك كراهةً لاجتماع المثلين، وموافقةً لحذفها لفظًا، بمعنى أنها تُبدَلُ ألفًا أو تسهَّل.

وعملُ المعاصرين على هذا، كما ذكر بعضُ المؤلفين في علم الكتابة منهم[2]، وكما هو مشاهَد في كتاباتهم.

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٢٣).

(٢) ينظر: «المطالع النصرية» (١٦٤، ٣٣٧- ٣٣٨)، ، و«الإملاء والترقيم» (٤٤- ٤٥)، و«علم الكتابة العربية» (١٢٠- ١٢١).

باب دخول ألف الاستفهام على ألف القطع[1]

ذكر ابن قتيبة في هذا الباب حُكْمَ دخولِ همزة الاستفهام على همزة القطع، وقد عبَّرَ عنهما بالألفات على اعتبار أنهما ترسمان على صورة الألف لا على صورة الهمزة، وإنما الهمزة علامة توضع فوق تلك الألف.

وهذا الباب متعلق بالهمزة، وبعضهم يُدرجُه في أحكام الهمزة المتوسطة، أما ابن قتيبة فأفرده.

وقد ذكر في هذا الباب ثلاثة مذاهب للكتّاب:

المذهب الأول- كتابتهما بألِفين، سواء كانت حركة الهمزة الثانية فتحة أم ضمة أم كسرة، نحو: أأنت، أإفكا، أأُنزل، وهذا موافق لمذهب أهل التحقيق.

المذهب الثاني- تصويرها بمجانِسِ حركتِها؛ لأنها حينئذٍ تُسهَّل على نحوِه، فتكتب المفتوحة ألفا، والمضمومة واوا، والمكسورة ياءً، نحو: أأنت، أئفكا، أؤنزل. وهذا موافق لمذهب أهل التخفيف.

المذهب الثالث- الحذف في المفتوحة، والاكتفاء بألف واحدة، نحو: أنت؛ استثقالا لاجتماع ألفين. ويرى الكسائيُّ[2] أن المحذوفة همزة الاستفهام، ويرى ثعلبٌ[3] أن المحذوفة هي الثانية[4].

ثم ذكر ابن قتيبة أن أعجَبَ المذاهبِ إليه المذهبُ الأول. ونلاحظ هنا أنه مَالَ إلى مذهب أهل التحقيق في كتابة الهمزة، وأنه لم يعمل بقاعدةِ كراهةِ توالي مِثْلَيْن في الخط.

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٢٣- ٢٢٥).

(٢) علي بن حمزة بن عبد الله، أبو الحسن، الأسدي مولاهم، الكوفي، الكسائي، إمام في اللغة والنحو والقراءة. توفي سنة ١٨٩هـ. ينظر: «الأعلام» (٤/ ٢٨٣).

(٣) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، الشيبانيّ مولاهم، أبو العباس، المعروف بـ(ثعلب)، إمام في النحو واللغة، محدث، راوية للشعر. توفي سنة ٢٩١هـ. ينظر: «الأعلام» (١/ ٢٦٧).

(٤) ينظر: «همع الهوامع» (٣/ ٥٠٩).

وإذا نظرنا في كلامِه في هذا الباب نجد أنه يرى جواز المذهب الثاني أيضا، وأنه يرى أن المذهب الثالث مرجوح؛ لأنه يؤدي إلى اشتباه الاستفهام بالخبر.

ثم ذَكَر أن مَن يحُدثُ بين الألفين مَدّة (وهي إحدى لغات العرب) لا بد أن يثبت الألف الثانية؛ لأن الألفات على مذهبه ثلاثٌ لا اثنتان، فتحذف واحدة (وهي التي بين الهمزتين، وهي التي تسمى عند علماء القراءات بـ(ألفِ الفصل)[1])؛ استثقالا لاجتماع ثلاث ألفات، ولا يزاد على ذلك؛ لئلا يخل ذلك بالكلمة.

والمأخوذ به في زماننا من الثلاثةِ المذاهبِ السابقة: المذهبان الأولان[2]، ولكلٍّ منهما متبَنُّون ومؤيدون كُثُرٌ، ومصادرُ معتبَرةٌ ومتداولَةٌ تعتمده وتختارُه، مما يجعلُ الجزمَ بكَوْنِ هذا المذهب أو ذاك هو الأشهر في زماننا - أمرًا فيه صعوبة.

---

(١) ينظر: «مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات» (١٠٩).

(٢) ينظر: «المطالع النصرية» (١٨٥)، و«مجموعة القرارات العلمية» (٣٠٨- ٣١٠)، و«قواعد الإملاء» (١٤)، و«الإملاء والترقيم» (٤٤)، و«علم الكتابة العربية» (١٥٠).

باب ألف الفصل[١]

تناوَلَ ابنُ قتيبة في هذا البابِ الألفَ التي تزاد خطًّا بعد الواو المتطرفة. ويظهر مِن كلامه أنها سميت (ألف الفصل) لأنها تحُوزُ الواوَ لِـمَا قبلها لئلا تلتبس الواوُ التي من أصل الكلمة بواوِ العطف.

وقد مرت هذه الألف بأطوار منذ نشأة الكتابة العربية حتى زمانِنا. ويصوِّرُ لنا ابنُ قتيبة الطَّورَ الذي مرت به هذه الألف في زمنه فيَذْكر أنها تزاد بعد واو الجمع مخافةَ التباسها بواو النَّسَق[٢]، سواء اتصلت واو الجمع بالحروف قبلها أم انقطعت عنها، وأنها تزاد أيضا بعد الواو في مثل: (يغزُوا) و(يدعُوا) من كل فعل آخره واو، مع أن هذه الواو ليست واو جمع. وحكى أن بعضَ كتّاب زمانه كانوا يرون ألا تلحق بها الألف في مثل هذه الحروف؛ إذ لم تكن واوَ جمعٍ؛ وذلك لأن العلة التي أدخلت لها هذه الألف في الجميع (وهي الالتباس بواو العطف) لا تلزم في هذا الموضع. ثم ذكر أن متقدمي الكتّاب لم يزالوا على ما ذكره من إلحاق ألف الفصل بكل الواوات التي ذكرها؛ توحيدا للحكم في جميع المواضع.

وأما في زماننا فإن هذه الألف إنما تزاد في موضع واحد، وهو بعد واو الجماعة المتطرفة[٣]. وقد اشتهر عندهم تسمية هذه الألف بـ(الألف الفارقة)؛ لأنها تفرق بين واو الجماعة الطرفية وغيرِها من الواوات الطرفية[٤].

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٢٥– ٢٢٦).

(٢) معنى (واو النسق) عند الكوفيين: ما يسميه البصريون: (واو العطف)، حيث إن الكوفيين سمَّوا العطف بالحروف: (عطف النسق). ينظر: «المدارس النحوية» (١٦٧).

(٣) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٠٧– ٣٠٨)، و«قواعد الإملاء» (٣١– ٣٢، ٣٥– ٣٦)، و«الإملاء والترقيم» (٨١)، و«علم الكتابة العربية» (١٣١– ١٣٤)، و«الكافي» (٦٢).

(٤) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٠٧).

باب الألفين تجتمعان فيقتصر على إحداهما
والثلاث يجتمعن فيقتصر على اثنتين[1]

هذا الباب مشترك بين باب الحذف وباب أحكام الهمزة في كتب المتأخرين، وتضمن عددا من المسائل، ندرُسُها واحدة تلو الآخرى.

المسألة الأولى- حذف الألف من (يا) الندائية:

ذكر ابن قتيبة أن الألف تحُذف من (يا) الندائية إذا دخلت على عَلَمٍ مبدوءٍ بهمزة غير ممدودة ولم يحذف منه شيء، نحو: (يأحمد)؛ لأن فيما بقي دليلا على ما ذهب.

وهذا موجود في عصرنا؛ حيث إن أكثر كتبِ الإملاء المعاصرة تنص عليه، إلا أن منها ما يضيف إلى القيود السابقة قيدًا آخر، وهو أن يكون العلم زائدا على ثلاثة أحرف[2]، ونص بعضهم على أن العلة هنا هي التخفيف في اللفظ.

وأما حكم هذا الحذف فلم يصرح به ابن قتيبة، ولا كثير من المعاصرين، إلا أن بعضهم ذكر أنه جائز لا واجب[3]، ولعل هذا ما جعل كثيرا من كُتّاب زماننا يستسيغون إثباتها تيسيرا على الكتّاب والطلاب، واقترابا من مطابقة المنطوق للمكتوب.

المسألة الثانية- اجتماع الهمزة وألف المد في أول الكلمة أو في وسطها:

ذكر ابن قتيبة أنه عند اجتماع الهمزة وألف المد في أول الكلمة أو في وسطها (سواء كانت الكلمة اسما أم فعلا) يكتفى بألف واحدة، وتوضع عليها علامة المدة للدلالة على أن هذه همزة ممدودة، وذلك نحو: (آدم، مآبًا).

وهذا في حقيقة الأمر خلافُ ما وضِعَت المدة له، فإن علماء الضبط جعلوا علامةَ المدةِ علامةً على المد الزائد الذي يَعرض لحروف المد الثلاثة، وكانت تكتب ميما ودالا، وتُلوَّن بلون أحمر، وأما فيما بعد فأصبحت هذه العلامة تستخدم في الكتابة الاصطلاحية للدلالة على الهمزة

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٢٦- ٢٢٨).

(٢) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٧٣- ٣٧٤)، و«قواعد الإملاء» (٤٠)، و«الإملاء والترقيم» (٨٠)، و«الكافي » (٥٠).

(٣) ينظر: «الإملاء والترقيم» (٨٠).

الممدودة، وهي بشكلها الحالي (~) بقيّةٌ من كلمة (مد) التي كانت تكتب قديما في المصاحف. فهذه العلامة لها دلالة غير دلالتها في رسم المصحف[١].

والذي عليه الإملاء المعاصر في هذه المسألة هو ما ذكره ابن قتيبة سواء بسواء[٢].

وأما علة ذلك؛ فقد جعلها ابنُ قتيبة كالعلة في المسألة السابقة، بينما جعلها البعضُ كراهةَ تكرار الصورة[٣].

المسألة الثالثة- وقوع ألف مدية قبل الهمزة المفتوحة:

ذكر ابن قتيبة أنه إذا كانت الهمزة مفتوحة، وسبَقَها أَلِف مديّة، فإننا نكتفي بكتابة ألف واحدة، كما في نحو: (براءة).

وهذا هو الموجود في زماننا، وتُجعل علامة الهمزة في هذه الحال مفردةً على السطر[٤].

وقد علل بعضهم لذلك بأنه نظرا لتسهيلها، واستثقالا لجمع مثلين[٥].

ثم ذكر ابن قتيبة أن هذا بخلاف ما لو جَمَعْنَا هذه الكلمات، إذا سيكون حينئذ ثلاثُ ألفات، فإن اكتفينا بواحدة وحذفنا اثنتين كان ذلك إجحافا بالكلمة؛ فلذا نثبت ألفين: التي قبل الهمزة، وألف الجمع التي قبل التاء، ونرسم الهمزة على السطر، نحو: (قراءات).

وهذا هو الأشهر والأكثر في الكتابة المعاصرة، وبعض المعاصرين يكتب هذه الكلمات بألفين أيضا ولكن يجعل فوق الألف الثانية (التي قبل التاء) مَدَّة، ويكتفي بذلك عن كتابة الهمزة بين الألفين مفردةً على السطر، نحو: قراآت[٦].

---

(١) ينظر: «كتاب الكتاب» (٩٩)، و«المحكم» للداني (٥٤)، و«علم الكتابة العربية» (٨٨).

(٢) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٦١)، و«مجموعة القرارات العلمية» (٣١١).

(٣) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٦١).

(٤) ينظر: «المطالع النصرية» (١٦٨- ١٧٨)، و«مجموعة القرارات» (٣٠٨)، و«قواعد الإملاء» (١٥)، و«علم الكتابة العربية» (١٥٤).

(٥) ينظر: «المطالع النصرية» (١٧٨، ٢١٨)، وقد عزا العلة الأولى للسيوطي في «الهمع»، ولم أجده فيه.

(٦) ينظر: «المطالع النصرية» (٢١٨)، و«مجموعة القرارات العلمية» (٣٠٨)، و«قواعد الإملاء» (١٥)، و«علم الكتابة العربية» (١٥٤).

وأما إذا كانت الألفُ التي بعد الهمزة ألفَ الاثنين، فبين الكتّاب خلاف؛

- فالأكثرون يكتبونها بألفين؛ ليفرّقوا بالثانية بين فِعل الواحد وفعل الاثنين ولا يلتبسَ الاثنان بالواحد، ومنهم ابن قتيبة، وأكثرُ المعاصرين، وربما كتبها بعضُهم بإثبات الألف الأولى ثم يُتبعها بألف عليها مدة، نحو: جاآ[1].

- وبعضهم يكتبها بألف واحدة. وهم متقدمو الكتّاب، وبعضُ المتأخرين[2].

المسألة الرابعة- إثبات وحذف الألف التي تبدل من تنوين النصب في الممدود:

ذَكَرَ أنه إذا كان الاسم الممدود منصوبا (نحو: عطاءً)؛ فإن القياسَ أن يُكتب بألفين؛ لأن فيه ثلاث ألفات: الألف التي قبل الهمزة، والألف التي ترسم عليها صورة الهمزة، والألف التي تُبدَل من التنوين في الوقف؛ فتُحذَفُ واحدة، وتثبت اثنتان؛ للأسباب التي مَرَّ ذِكرُها في (قراءات) ونحوِها، وزاد بعضهم سببًا آخر وهو خوف اللبس. وهذا المذهب أَخَذَ به فريقٌ من المتقدمين. ورأى فريقٌ آخر أن تُكتب بألف واحدة؛ نظرا لوقفِ حمزة على نحوِ (عطا) و(جزا)؛ فإنه يقف على الألف بلا همز ولا تنوين، وبعضهم زاد سببًا آخر وهو استثقالُ جمعِ ألِفَين ليستْ ثانيتُهما ضميرًا.وقد ذكر ابن قتيبة أن هذا المذهب هو المعمول به عند الكتاب في زمنه، وأنهم يدَعون القياس على مذهب حمزة في الوقف عليها. وهذا الذي استقر عليه العمل في زماننا أيضا[3].

المسألة الخامسة- إثبات وحذف الألف التي تبدل من تنوين النصب في المهموز الآخِرِ غيرِ الممدود:

ذكر ابن قتيبة أنه إذا كان الاسمُ مهموزَ الآخِرِ غيرَ ممدودٍ، وكانت الهمزةُ ذاتُها مرسومةً على ألفٍ؛ فحينئذ إذا نُوِّنَ هذا الاسمُ تنوينَ نصبٍ فلا تلحقُه ألفُ التنوين؛ لأنه في الأصل بألفين، فتُحذف واحدة وتبقى واحدة (على القياس).

---

(١) ينظر: «المطالع النصرية» (٢١١)، و«قواعد الإملاء» (١٥)، و«علم الكتابة العربية» (١٥٦)، و«الكافي» (٩١).

(٢) ينظر: «كتاب الخط» (١١٩).

(٣) ينظر: «المطالع النصرية» (٢١٢، ٢١٩، ٢٨١)، و«الإملاء والترقيم» (٥٧)، و«علم الكتابة العربية» (١٦٤، ١٦٥)، و«الكافي» (٩٧).

وهذا مما لا خلاف فيه[1].

المسألة السادسة- إثبات وحذف الألف من (ها) التنبيه عند اتصالها بالضمائر:

ذكر ابن قتيبة أن (ها) التنبيه إذا اتصلت بضميرٍ مبدوءٍ بهمزة (نحو: هأنت) فإنها تكتب بألف واحدة.

وهذا الذي اختاره ابن قتيبة هو الذي عليه العمل عند أكثر المعاصرين[2].

---

(١) ينظر: «المطالع النصرية» (١٨٩- ١٩٣)، و«الإملاء والترقيم» (٥٧)، و«علم الكتابة العربية» (١٦٣)، و«الكافي» (٩٧).

(٢) ينظر: المصادر السابقة (٧٨)، و(٣٧٢)، و(٧٩)، و(١١٣)، و(٥٠)، على الترتيب السابق.

باب حذف الألف من الأسماء وإثباتها[1]

هذا الباب والذي بعده ضَمَّا الكثير من الحالات المتعلقة بظاهرة حذف الألف:

المسألة الأولى- حذف الألف وإثباتها في الأسماء الأعجمية:

ذكر ابن قتيبة أن الألف تحذف في الأسماء الأعجمية كثيرةِ الاستعمال، كـ(إبرهيم)، و(إسماعيل)، و(إسحق)، و(سليمن)، و(هرون)، وتثبت في غير المستعملة أو قليلة الاستعمال، كـ(قارون)، و(طالوت)، و(جالوت)، و(هاروت)، و(ماروت)، واستثنوا من المستعملة (داود)؛ لأنه محذوفٌ منه الواو، فلو حذفت منه الألف أيضا لاختلَّ بناؤه.

وفي بعض الأعصُر المتأخرة صار بعضُ الكتاب يثبتون الألف في تلك الأسماء أو بعضِها، ولكن بقي الحذف كثيرا إلى وقتٍ قريب، ثم أصبح الإثباتُ هو الشائع والأكثر حتى يومنا هذا. ولم أستطع تحديد الوقت الذي ظهر فيه الإثبات في تلك الأسماء، ولكن أستشف من قول نصر الهوريني: «وكذا كثيرًا ما يحَذِفُون [الألف] من الأَعْلام المشْتَهرة في الاستعمال»[2] – أستشف منه أن الإثبات كان موجودا في عصره، وهو قد توفي في سنة ١٢٩١هـ، وربما يكون ظهر قبل عصره.

وأما بقاء الحذف كثيرا ومشتهرا إلى وقت قريب فهذا تدل عليه أدلة كثيرة، منها كلام الهوريني السابق، وكذا الكتب المطبوعة والمخطوطة في زمن الهوريني وبعده، فمن الكتب المطبوعة: طبعتا (تفسير الطبري) و(صحيح البخاري) الصادرتان عن المطبعة الأميرية بمصر، وطبعتا (صحيح البخاري) و(صحيح مسلم) الصادرتان عن المطبعة العامرة بتركيا، وكل هذه الطبعات شارك في تحقيقها ومراجعتها والإشراف عليها جماعات من العلماء من مختلف التخصصات، ومن الكتب المخطوطة طبعة (عون المعبود) للعظيم آبادي، نجد في هذه الطبعات حذفَ الألف في (إسماعيل) و(إسحاق) و(هارون)، وفي بعضها حذفَها في (سليمان) أيضا، ونجد فيها الإثبات في (إبراهيم) و(إسرائيل)، وفي (سليمان) في بعضها الآخر، فلعل هذه الحقبة كانت بدايةَ تَقَلُّصِ ظاهرةِ الحذفِ وتَغَلُّبِ ظاهرة الإثبات عليها.

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٢٨- ٢٣١).

(٢) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٦٤).

ثم إذا أتينا إلى كتاب: «قواعد الإملاء» لعبد السلام هارون[١] نجده يقول: «وكان القدماء ينقصونها من كل عَلَمٍ مشهورٍ زائدٍ على ثلاثةٍ، كإبرهيم، وإسمعيل، وإسحق، وهَرُون، وسُلَيْمن...، وَالمُحْدَثُون يثبتونها في كل ذلك»[٢]، وهذا يعني أن في وقته كان الأمر قد استقر على الإثبات. وكذلك الكتب التي أُلِّفَت بعدَ كتابه نجد بعضَها لا يذكر هذا الخلاف أصلا[٣].

المسألة الثانية- حذف الألف وإثباتها في الأسماء التي على زِنَةِ (فاعل):

ذكر ابنُ قتيبة أن ما يكثُرُ استعمالُه من الأسماء التي على زنة (فاعل)، كـ(صلح) و(خلد) و(ملك)، فإثباتُ الألِفِ فيها حَسَنٌ، وحذفُها منها حَسَنٌ أيضا، باستثناء ما يجوز إدخال الألف واللام فيه، كـ(الحَارِث)، فهو إن كُتِب مع إثبات الألف واللام كُتب بغير ألف، والعكس بالعكس. وذَكَرَ بعضُهم أنّ علةَ إثباتِ الألفِ خوفُ الالتباس بـ(حَرْث) و(حرب)، وأن علةَ الحذفِ أمنُ اللبس؛ لأنهم لا يقولون: (الحَرْث) وهو اسم رجل. وأما ما لا يكثر استعماله من تلك الأسماء (نحو: جابر، حاتم، سالم) فذكر أنه لا حذفَ من شيء منها.

وفي عصرنا نجد أن متقدمي أهل زماننا كان فيهم من يثبت وكان فيهم من يحذف، فمثلا نجد الهوريني يذكر أن الكتَّاب يحذفون الألف من هذه الأسماء إذا كانت أعلاما، بخلاف ما إذا كانت صفات[٤]، بينما نجد كثيرا من الكتب التي أَلَّفَت في وقتِه أو قريب منه مما ذكرنا بعضَها آنفا – نجد أنها ليس فيها إلا الإثبات. ثم إذا بحثنا في كثير من الكتب الحديثة نجد ظاهرة الحذف اختفت تماما ولم تعد تذكر.

ولكن بقي (الحارث) ونحوُه حالةً خاصةً، فقد ذكر الهورينيُّ فيه مثل ما ذكر ابنُ قتيبة[٥]، وكان كثير ممن جاؤوا بعد الهوريني يثبتون الألف فيه، فأصبح الأمران موجودَيْن، مع كون

---

(١) عبد السلام محمد هارون الإسكندراني، عالم باللغة والنحو والأدب، وأحد كبار محققي التراث في زماننا، توفي سنة ١٤٠٨هـ. ينظر: موقع المكتبة الشاملة.

(٢) «قواعد الإملاء» (٤٠).

(٣) ينظر مثلا: «الكافي في قواعد الإملاء والكتابة» (٤٩).

(٤) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٦٥).

(٥) ينظر: المصدر السابق (٣٦٣- ٣٦٤).

الحذف أشهر[١]، ثم صار الإثبات فيما بعد هو الشائع، بل نجد كثيرا من الكتب الحديثة لا تذكر هذه المسألة أصلا.

المسألة الثالثة- حذف الألف من الأسماء التي في آخرها ألف ونون زائدتان:

ذكر ابنُ قتيبة أن إثباتَ الألفِ التي قبل النون في هذه الأسماء حسن وحذفَها حسن إذا كان الاسم كثير الاستعمال (نحو: عثمن، مَرْوَن، سُفْيَن)، ولعله حسَّن الأمرين كليهما بقيد الكثرة؛ إذْ عبارتُه محتملة لهذا وهذا، ولكن الأقرب أن المفهوم الأول هو المراد؛ لأن في من بعدَ ابن قتيبة مَن ذكر أن الحذف كثيرٌ إذا كَثُرَ الاستعمال.

وأما في الكتابة المعاصرة فقد كان متقدمو المعاصرين كثيرا ما يحذفون الألف مما اشتهر استعمالُه مِن هذه الأسماء[٢]، ثم غَلَبَ الإثباتُ حتى صار العمل عليه[٣].

ويستثنى مما سبق ما يأتي:

١- (شيطان) و(دهقان)، حيث حكى ابن قتيبة الإجماع على كتابتهما بألف، مع أن القياس كتابتُها بغير ألف إذا دخلت الألف واللام فيهما.

ولم يخالف المعاصرون هذا الإجماع (حسب علمي)؛ فالكتب المشهورة المؤلفة في عصرنا لا تَذكُرُ خلافَ ذلك، وعَمَلُ الكتّاب في وقتنا جارٍ على ذلك.

٢- (رحمان)، حيث ذكر ابن قتيبة أنه إذا كان معرفا بالألف واللام كتب بغير ألف، وإذا كان بغير الألف واللام كانت إعادة الألف أحب إليه.

وهذا ما عليه العمل في عصرنا[٤].

٣- (عِمْرَان) فإن هذا الاسم مع أنه مستعمل إلا أن ابن قتيبة ذكر أنه لم تحذف ألفه.

وهذا هو المعمول به في الكتابة المعاصرة.

---

(١) ينظر: «قواعد الإملاء» (٣٩).

(٢) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٦٤).

(٣) ينظر مثلا: «قواعد الإملاء» (٤٠)، و«علم الكتابة العربية»، و«الكافي».

(٤) ينظر: المطالع النصرية» (٣٦٤)، و«قواعد الإملاء» (٣٩)، و«الإملاء والترقيم» (٧٩)، و«علم الكتابة العربية» (١١٢)، و«الكافي في الإملاء وقواعد الكتابة» (٤٩).

المسألة الثالثة- حذف الألف من (السلام):

ذكر ابن قتيبة أن في (السلام عليكم) و(عبد السلام) تحذف الألف المتوسطة.

وأما في زماننا فقال الهوريني: «وتحذف [الألف] من (السَّلام) إِذا كان مُعرفًا...، كـ(عبد السلم)، وكذا (السلم عَليكم) آخرَ المكتوبِ في الرسائل دون المكتوب في صدر المخاطبة، فإِنه يكون منكَّرًا على ما اختاروه (حَسْبَ ما قاله في «الدُّرة»)، وإن كان ابنُ قتيبة جرى في تعريفه أَوَّلًا وآخِرًا»، ثم بعد ذلك ظهر الإثبات وانتشر إلى أن أصبح العمل عليه.

باب حذف الألف من الأسماء في الجمع[١]

هذا الباب مرتبط بالذي قبله، وقد تضمَّنَ عدة مسائل:

المسألة الأولى- حذف الألف من الأسماء التي على زنة (فاعل) إذا جمعت جمعَ مذكَّرٍ سالمًا:

ذكر ابن قتيبة أن ما يكثر استعماله من هذه الأسماء يجوز فيه حذف الألف وإثباتُها، وحسَّنَ الأمرين على السواء، واستثنى من ذلك ما يأتي:

١- ما كان منها من ذوات الواو والياء، نحو: (الساعون)، فلم يجوّز فيه إلا الإثبات؛ لئلا يجُحَف بالكلمة بسبب حذف حرفين منها.

٢- المضاعف، نحو: (العادّين)، فلم يجوز فيه إلا الإثبات كذلك؛ للإدغام وذهاب أحد المدغَمَين في الخط.

وأما أهل زماننا فقد رأيتُ المتقدمين منهم مختلفين في حذفها وإثباتها، فقد ذكر الهوريني أنهم كانوا يَحذِفُونها تَبعًا للمصحف[٢]، بينما نجد عددا كبيرا من الكتب المطبوعة والمخطوطة في ذلك الوقت تثبتها. ثم صار العملُ بأَخَرَةٍ على الإثبات، فلا تجد في متأخري المعاصرين مَن يختار الحذف، بل إن أكثرهم لا يتعرضون في مصنفاتهم لذكر هذا الحذف أصلا.

المسألة الثانية- حذف الألف من جمع المؤنث السالم:

خلاصةُ ما فهمته من كلامِ ابن قتيبة في هذه المسألة أن الحذف والإثبات جائزان، وأن الحذف في ما كان فيه ألِفٌ أُخرى أجوَد (نحو: الصالحات)، والعكس بالعكس.

وأما أهل زماننا فقد رأيتُ المتقدمين منهم مختلفين في حذفها وإثباتها، فالهوريني ذكر أنهم كانوا يَحذِفُونها تَبعًا للمصحف[٣]، بينما نجد إثباتَها في كثير من الكتب المطبوعة والمخطوطة في ذلك الوقت، ثم صار العملُ بأَخَرَةٍ على الإثبات، فلا تجد في متأخري

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٣١- ٢٣٣).

(٢) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٦٥).

(٣) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٦٥).

المعاصرين مَن يختار الحذف، بل إن أكثرهم لا يتعرضون في مصنفاتهم لذكر هذا الحذف أصلا. إلا أن حذف الألف من (السموات) بقي حالة خاصة؛ فقد كان العمل في زمن الهوريني على حذفه عند الفريقين، ثم لما صار العمل بأخرةٍ على الإثبات بقيت هذه الكلمة في حيّز الخلاف، بينَ مُثبتٍ وحاذِفٍ ومجوِّزٍ للأمرين على السواء[١]. ولعل سببَ بقاءِ مَن بقيَ على حذفها: كثرةُ الاستعمال، ودلالةُ ألفِ الجمع عليها.

المسألة الثالثة- حذف الألف من صيغة منتهى الجموع:

ذكر ابن قتيبة أن الإثبات فيما كان على زنة (مفاعيل) وما شابهها أجوَد وأحسن. وذكر قاعدةً عامةً وهي أن كلَّ جمعٍ ليس بينه وبين مفردِه إلا الألف فلا يجوز حينئذ حذف الألف؛ لئلا يلتبس المفرد بالجمع، كما في (مسكين) و(مساكين) و(مسجد) و(مساجد). ثم ذكر أن ما كان على زنة (مفاعل) وما شابهها؛ إن كانت في موضع لا يقع فيه الواحد كتبت بغير ألف، إلا إن كانت في موضع يجوز أن يُتوهَّمَ فيه الواحد فحينئذ تكتب بألف.

وهذا الكلام يخضع لقاعدة عامة في علم الكتابة، وهي أنه إذا خيف الالتباس بسبب الحذف امتنع الحذف وتعيَّن الإثبات. وهذه القاعدة نستخلصها من كلام ابن قتيبة نفسه في مواضع سابقة، وكذلك من كلام غيره ممن كتبوا في هذا الفن[٢].

وأما المعاصرون فالعملُ عندهم على الإثبات في ذلك كله[٣].

المسألة الرابعة- حذف الألف من (الملائكة):

ذكر ابن قتيبة أن الإثبات والحذف في ألف (الملائكة) حسنٌ كلاهما.

وأما المعاصرون فهُم على إثباتها[٤].

المسألة الرابعة- حذف الألف من الأعداد:

---

(١) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٦٥)، و«قواعد الإملاء» (٤٠)، و«علم الكتابة العربية» (١١٢).

(٢) انظر مثلا: «همع الهوامع» (٦/ ٣٢٩- ٣٣١)، و«المطالع النصرية» (٣٦٤).

(٣) ينظر: «قواعد الإملاء» (٤١)، و«الإملاء والترقيم» (٧٩)، و«علم الكتابة العربية» (١١٢).

(٤) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٦١- ٣٦٦)، و«قواعد الإملاء» (٣٩- ٤٠)، و«الإملاء والترقيم» (٧٩)، و«علم الكتابة العربية» (١١٢- ١١٣)، و«الكافي في قواعد الإملاء والكتابة» (٤٩).

ذكر ابن قتيبة من مسائل هذا الباب ما يلي:

١- (ثلاثون)، وذكر أنها تكتب بغير ألف.

٢- (ثمانية)، وذكر أنها تكتب بغير ألف كذلك.

٣- (ثمانون)، وحكى أن بعضهم يحذف الألف، وبعضهم يثبتها بسبب حذف الياء.

٤- (ثمان عشرة)، وذكر أنها إن جعلت فيها الياء (أي كانت: ثماني عشرة) كتبت بلا ألف، والعكس بالعكس، ولعل هذا لئلا يجُحف بها بحذف حرفين.

٥- (ثمان)، وذكر أنها إذا كتبت مفردة غير مضافة أثبتت فيها الألف وحذفت منها الياء، وإذا أضيفت عُكِسَ الأمر.

وأما مذهب المعاصرين في ما سبق:

- فقد كانوا أولَ الأمرِ يحذفون ألِفَ (ثلاثون) المرفوعة؛ لعدم اشتباهها بالكسر (ثُلُثَيْن)، كما يُفهم من كلام الهوريني، وكما نرى ذلك في عدد من الكتب المطبوعة، ولا أدري هل كان فيهم من يثبتها في هذه الحال أم لا. ثم آلَ أمرهم إلى إثباتها[(١)].

- وأما (ثمان) وأخواتها؛ فقال الهوريني: «ولا تحُذف [الألف] من (ثَمَان) على الأَجْود، لئلَّا يجتمع عليه حذفُها وحذفُ الياء، فإِنَّ الأكثرين على أنه في حُكْم المنقوص... . نَعَمْ، يجوز حذف ألفه إذا أُضيف إِلى (عَشْرة) أو (مِائة)، كأن قيل (ثمني عَشْرَة) أو (ثمني مِائة) أو أضيف إِلى معدود مؤنث (نحو: (ثمني ليالٍ)... . ويجب حينئذٍ إِثبات الياء، ويجوز العكس؛ أي إِثبات الألف وحذف الياء»[(٢)]. فنلاحظ أن الهوريني يوافق ما قرره ابن قتيبة. ثم بعد ذلك استقر العمل على إثبات الألف في (ثمان) في جميع الأحوال المذكورة[(٣)].

---

(١) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٦٥)، و«قواعد الإملاء» (٣٩- ٤٠)، و«الإملاء والترقيم» (٧٩)، و«علم الكتابة العربية» (١١٢- ١١٣)، و«الكافي في قواعد الإملاء والكتابة» (٤٩).

(٢) ينظر: «قواعد الإملاء» (٣٩- ٤٠)، و«الإملاء والترقيم» (٧٩)، و«علم الكتابة العربية» (١١٢- ١١٣)، و«الكافي في قواعد الإملاء والكتابة» (٤٩).

(٣) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٦٥)، و«قواعد الإملاء» (٣٩- ٤٠)، و«الإملاء والترقيم» (٧٩)، و«علم الكتابة العربية» (١١٢- ١١٣)، و«الكافي في قواعد الإملاء والكتابة» (٤٩).

وبالجملة فقد كان حذف الألف أمرًا شائعا في الكتابة العربية في مرحلتيها الأولى والثانية، ثم في المرحلة الثالثة أخذ العلماء يحددون الكلمات التي تحذف منها الألف، وكان الكتّاب في القرون اللاحقة يميلون إلى إثبات الألف في كثير من الكلمات التي نص السابقون على حذفها منها، حتى تَقَلص عددُها كثيرا في زماننا، ولم يبق منها على شكله القديم إلا ما يَكثر استخدامه واعتادته أعيُنُ وأيدي الكُتاب، مما سبق ومما قد يأتي(١).

---

(١) ينظر: «همع الهوامع» (٣/ ٥١٥)، و«المطالع النصرية» (٣٠٧- ٣٠٨)، و«قواعد الإملاء» (٣٥- ٣٦)، و«علم الكتابة العربية» (١٣١- ١٣٤).

باب (ما) إذا اتصلت[1]

هذا الباب تناول فيه ابن قتيبة (ما) من حيث وصلها بما قبلها في الكتابة أو فصلها عنه، وكذلك من حيث إثبات أَلِفِها وحذفها. وتضمن هذا الباب مسألتين:

المسألة الأولى- إثبات ألف (ما) وحذفها:

يرى ابن قتيبة أن أَلِفَ (ما) تحُذَفُ إذا كانت استفهامية ودخل عليها حرف جر، وتثبت إذا كانت موصولة، إلا في (بم شئت) خاصة؛ فحكى أن العرب تنقص الألف منها في الحالين.

وعلل بعضُ مَن جاء بعد ابن قتيبة عدَمَ الحذفِ من الموصولة بأنها بالصلة صارت متوسطة لا متطرفة[2].

ومذهب المعاصرين في ذلك قريب جدا مما قرره ابن قتيبة، فالقاعدة عند جمهورهم أن الألف تحذف من (ما) إذا كانت استفهامية وسُبقت (ما) بحرف جر أو بمضاف ولم تركَّبْ مع (ذا)، وتثبت في ما عدا ذلك[3]. واستثنى الهوريني (بم شئت) كما فعل ابنُ قتيبة، وعلل ذلك بورودها معها في كثير من الكلام الخبري حملا على (ما) الاستفهامية[4]. كما زاد الهوريني أن الاستفهامية قد تثبت ألفها حملا لها على الموصولة[5].

المسألة الثانية- وصل (ما) وفصلها:

الذي فهمته من كلام ابن قتيبة أن (ما) إذا جاءت بعد أدوات المعاني المتألفة من حرفين فأكثر فيُستحَب أن تُفصَل عن ما قبلها إن كانت اسما، وتوصل به إن كانت صلةً. ومراده بالصلة: الحرف الذي يزاد للتوكيد.

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٣٤- ٢٣٧).

(٢) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٦٨).

(٣) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٦٨- ٣٧٠)، و«قواعد الإملاء» (٤٠)، و«الإملاء والترقيم» (٧٩- ٨٠)، و«الكافي» (٥٠).

(٤) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٦٨).

(٥) ينظر: المصدر السابق.

ثم ذكر أنها في (حيثما) توصل، وخطَّأَ مَن يفصلها؛ لأن (حيث) إذا انفردت فهي بمعنى مكان، وتَرفع الفعلَ إذا ولِيَها، فإذا زيد فيها (ما) صارت بمعنى (أين)، وجزَمَت الفعل؛ فدخول (ما) عليها يغير معناها، فكأنها وإياها حرف واحد، ولأن (ما) لا تكون معها أبدا في موضع اسم.

ثم ذكر أنه يجوز في (نعما) الوصلُ والفصل، وفضَّلَ الوصل؛ للإدغام، واتباعا للمصحف. وذكر أن (بئسما) لها الحكم نفسُه؛ لأنها وإن لم تكن مدغمة فهي مشبهة بها. وحجة من قطع فيهما أن (ما) معهما في معنى الاسم.

ثم ذكر أن (عما) تكتب موصولة مطلقا؛ للإدغام.

وأما المعاصرون فمنهم من يوافق ابن قتيبة فيما قرره، ومنهم من يختلف معه في بعض الحالات، وقد حاولتُ تلخيصَ ما عليه جمهور المعاصرين فجاء على النحو التالي:

الكلمة التي تسبق (ما) لها حالتان:

الحالة الأولى- أن تكون مؤلفةً من حرف واحد.

الحالة الثانية- أن تكون مؤلفةً من أكثر من حرف.

ففي الحالة الأولى توصل (ما) بها، اسما كانت أم حرفا؛ لأن الحرف الواحد لا يستقل بنفسه؛ فوجب وصله بها أبدًا.

وفي الحالة الثانية ننظر في نوعِ (ما)؛ وهي على ضربين: اسمية، وحرفية.

والاسمية على أربعة ضروب: استفهامية، وموصولة، ونكرة، ومعرفة تامة.

- فالاستفهامية توصل بالاسم المضاف إليها، وبالحروف، إلا إن وصلت بهاء السكت؛ فحينئذ تفصل عما قبلها.
- والموصولة والنكرة والمعرفة التامة توصل بـ(سِيَّ)، و(نِعِمَ) مكسورِ العين[1] عند الإدغام[2]. ووقع خلافٌ في (عن) و(مِن) و(في)، والجمهور على الوصل، والبعض يرى الفصل، والبعض يرى جواز الأمرين.

---

(١) بخلاف ساكن العين؛ فإنه يُفصل.

(٢) والعلة في ذلك عند الهوريني التخفيفُ، فإن لم تدغم لم توصل على رأيه؛ لزوال العلة التي وجد من أجلها الحكم.

- وأما الحرفية فهي على ثلاثة أضرب: مصدرية، وكافة، ونافية، وزائدة.
- فالمصدرية توصل بـ(حين)، و(ريث)، و(قبل)، و(أين)، و(كل) المنصوبة على الظرفية[1]، وتوصل بـ(مثل) جوازا.
- والكافة توصل بـ(طال)، و(قلَّ)، و(كثُر)، و(بَيْن)، و(قَبْلَ)، و(بَعْد)، و(رُبَّ)، و(كي)، و(إنّ) وأخواتها[2]. وفي وصلها بـ(جَلَّ) خلاف، فبعضهم يرى إجراءها مجُرى ما سبق، وبعضهم يرى أن فصلها أَوْلى لقلّتها.
- والنافية تفصل عن ما قبلها، إلا إن كان حرفا مفردا فتوصل به (كما مرّ آنفا).
- والزائدة توصل بـ(حيث)، و(كيف)، و(كي)، و(أي)، و(من)، و(عن)، و(إنْ) الشرطية، و(أيْنَ) الشرطية، و(سيّ)، وبكل اسم وقع مضافا إلى ما بعدها.

وأما إن قُصِدَ بـ(ما) لفظُها فحينئذ لا توصل بشيء؛ لأن القاعدة أنّ الكلمة إذا قُصد بها لفظُها (ولو كانت ضميرا، أو حرفا) التحقت بالأسماء الظاهرة، وخرجت عن كونها حرفا أو ضميرا[3].

---

(١) بخلاف المرفوعة أو المجرورة أو المنصوبة على المفعولية.

(٢) وأما (ما) الموصولة فلا توصل بشيء من هذه الحروف الناسخة.

(٣) ينظر: «المطالع النصرية» (١٢٧- ١٤٥)، و«قواعد الإملاء» (٥٢- ٥٣)، و«الإملاء والترقيم» (٨٩- ٩٢)، و«علم الكتابة العربية» (١٧٢- ١٧٥).

باب (مَنْ) إذا اتصلت[١]

هذا الباب تناول فيه ابن قتيبة (مَنْ) مِن حيث وصلها بما قبلها في الكتابة وفصلها عنه.

وهو يرى أن (مَن) توصل بـ(عن) و(مِن) للإدغام، سواء في ذلك إن كانت (مَن) استفهامية أو في موضع الاسم، وتحذف النون حينئذ للإدغام.

وهنا نجد البطليوسي[٢] يعترَض عليه قولَه: «وتكتب: (فيمَنْ رغبت؟) فتصل؛ للاستفهام، وتكتب: (كن راغبا في مَنْ رغبت إليه) مقطوعة؛ لأنها اسمٌ»[٣]؛ حيث قال إن هذه العبارة تُوهِمُ مَن يسمعُها أن (مَن) إنما تكون اسما إذا كانت بمعنى (الذي) وأنها إذا كانت استفهامية لم تكن اسمًا. وهي اسم في كلا الموضعين. والصواب أن يقول: (لأنها خبر)، أو يقول: (إذا كانت خبرا أو استفهاما)؛ حتى يسلم كلامه من الخلل[٤].

ويرى ابن قتيبة أن (من) مع (في) توصل إن كانت للاستفهام، وتقطع إن كانت اسما (موصولة)، وأنها مع (مع) و(كل) تفصل مطلقا.

وقد زاد استطرادا مسألةَ وصل (عن) بـ(ما)، وهي في الباب السابق. فإيراده لها هنا تكرار.

وأما المعاصرون فقد كان متقدموهم يذكرون الخلاف الذي عند المتقدمين، والذي ينحصر أمرين:

١- وصل (مَن) بـ(عن) و(مِن)، حيث كان منهم من يختار الفصل، ومن يختار الوصل، ومن يحكي الوجهين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر[٥].

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٣٧- ٢٣٨).

(٢) عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد، البَطَلْيَوْسِي، من العلماء باللغة والأدب. توفي سنة ٥٢١هـ. ينظر: «الإعلام» (٤/ ١٢٣).

(٣) «أدب الكاتب» (٢٣٨).

(٤) ينظر: «الاقتضاب» (٢/ ١٢٠).

(٥) ينظر: «أدب الكاتب» في النقل الذي مر آنفا، و«كتاب الخط» لابن السراج (١٣١)، و«كتاب الخط» للزجاجي (١٥١)، و«باب من الهجاء» (٣٢٩)، و«علم الكتابة العربية» (١٧٢- ١٧٥).

٢- وَصْل (مَن) بـ(في) في الاستفهام، حيث يرى أغلبُهم الوصلَ، وأنكره بعضُهم[١].

وأما متأخرو المعاصرين فكانوا أكثر ميلا إلى توحيد رسم هذه الكلمات وإجرائها مجُرىً واحدًا، أي رسمها كلها موصولة، ولعل سببَ ذلك التيسيرُ على الكتّاب[٢].

---

(١) ينظر: «كتاب الكتاب» (٥٨)، و«علم الكتابة العربية» (١٧٨).

(٢) ينظر: «المطالع النصرية» (١٤٥)، و«قواعد الإملاء» (٥١- ٥٢)، و«الإملاء والترقيم» (٨٨- ٨٩)، و«علم الكتابة العربية» (١٧٢- ١٧٥)، و«الكافي» (٥٨).

باب (لا) إذا اتصلت[١]

هذا الباب تناول فيه ابن قتيبة (لا) مِن حيث وصلها بما قبلها في الكتابة وفصلها عنه، ويمكن تلخيص كلامه في النقاط التالية:

١- توصل بـ(أنْ) إن كانت عاملة في الفعل، وإلا أُظهِرت. وهذا يعني أن (أنْ) المخففةَ من الثقيلةِ والمفسِّرةَ تفصلان عنها.

وعلل ابنُ الضائع[٢] ذلك بأنّ الناصبةَ شديدةُ الاتصال بالفعل، بحيث لا يجوز أن يُفصل بينها وبينه، والمخففةَ بالعكس، بحيث لا يجوز أن تتصل به، فحَسُنَ الوصلُ في تلك، والفصلُ في هذا خطأ[٣].

٢- توصل بـ(إن) الشرطية. بخلاف المخففة فلا توصل بها، نحو: (إن لا أظنك من الكاذبين).

وعُلِّلَ ذلك بكثرة استعمال الشرطية وتأثيرها في الشرط، بخلاف المخففة[٤].

ومعنى الوصل في هذه وما قبلها: حذف النون، وكتابةُ الكلمتين هكذا: (ألا).

٣- توصل بـ(هل) إن أريد بها التحضيض أو التوبيخ أو التنديم. وذكر أن علة الوصل تَغَيُّرُ المعنى؛ لأنها لما دخلت عليها «غيرت معناها بنقلها من أدوات الاستفهام إلى حيز التحضيض، فلذا كتبت معها وجعلت بمنزلة الكلمة الواحدة»[٥].

٤- تفصل عن (بل). وذكر أن علة الفصل عدمُ تَغَيُّرِ المعنى.

٥- تفصل عن (كي).

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٣٩- ٢٤١).

(٢) علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع، عالم بالعربية، توفي سنة ٦٨٠هـ. ينظر: «الأعلام» (٤/ ٣٣٣).

(٣) ينظر: «همع الهوامع» (٢/ ٥١٤).

(٤) ينظر: «المطالع النصرية» (١٥٠)، و«الكافي» (٥٨).

(٥) «المطالع النصرية» (١٥٢- ١٥٣) نقلا عن الحريري من «الدرة».

واستطَرَدَ ابنُ قتيبة بذكر (ما) مع (كي)، وقد سبق هذا في بابه. كما استطرد بذكر كيفية كتابة الهمزة في (لئلا) و(لئن)، وسيأتي بيان ذلك في أبواب الهمزة.

وهذا بيانُ مذهب المعاصرين في كل من النقاط السابقة:

في النقطة الأولى: ذكر الهوريني أن أكثر نُسَّاخِ زمانه على إثبات النون، على الأصل، موافقة لبعض المتقدمين[1]، ولكن كُتُبُ متأخري المعاصرين تذكر رأي الجمهور (ومنهم ابن قتيبة) في وصل الناصبة وفصل المخففة من الثقيلة والمفسرة[2].

وفي النقطة الثانية: لا خلاف[3]، وكذا الثالثة[4]، والرابعة[5]، والخامسة[6].

---

(١) ينظر: «المطالع النصرية» (١٤٨- ١٥٠)، و«علم الكتابة العربية» (١٧٦- ١٧٧).

(٢) ينظر: «قواعد الإملاء» (٥٤)، و«علم الكتابة العربية» (١٧٥- ١٧٧)، و«الكافي» (٥٨).

(٣) ينظر: «المطالع النصرية» (١٥٠)، و«قواعد الإملاء» (٥٤)، و«علم الكتابة العربية» (١٧٥).

(٤) ينظر: المصادر السابقة (١٥٢- ١٥٣)، و(٥٤)، و(١٧٥)، على الترتيب السابق.

(٥) ينظر: المصادر السابقة (١٥٢)، و(٥٤)، و(١٧٥)، على الترتيب السابق.

(٦) ينظر: المصادر السابقة (١٥١- ١٥٢)، و(٥٤)، و(١٧٥)، على الترتيب السابق.

باب حروف توصل بـ(ما) وبـ(إذ) وغير ذلك[1]

هذا الباب حوى ثلاث مسائل:

المسألة الأولى- حذف وإثبات ألف (ما).

وهذا سبق الكلام عليه.

المسألة الثانية- ما رُكّب من الظروف مع (إذ) المنونة:

يرى ابن قتيبة أن (إذ) المنونة توصل مع ما ركب معها من الظروف، كما في نحو: (يومئذ) و(حينئذ) و(ليلتئذ).

وهذا مما لا خلاف فيه[2].

المسألة الثالثة- وصل وفصل (ويلُمِّه):

يرى ابن قتيبة أن (ويل لأمه) إذا حُذِفَتْ همزةُ (أمه) حذفت معها إحدى اللامين وكتبت موصولة، فتصبح لفظًا وخطًّا هكذا: (وَيْلُمِّهِ)، بينما تكتب على أصلها إن أُثبِتَت همزةُ (أمه).

وأما المعاصرون فوجدتُ عددا منهم لا يتعرضون لهذه الكلمة أصلا، ومَنْ ذكرها منهم ذَكَرَ لغةَ الحذف دون لغة الإثبات، وذكروا هم أيضا أنها تكتب موصولة، فلا خلاف في ذلك[3].

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٤١- ٢٤٢).

(٢) ينظر: «علم الكتابة العربية» (١٨٠).

(٣) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٨٤)، و«قواعد الإملاء» (٣٩).

باب الواوين تجتمعان في حرف واحد والثلاثة يجتمعن[1]

هذا الباب يتناول (كما هو واضح من اسمه) اجتماع الواوين أو الثلاث واوات في كلمة واحدة، وهو ما يُعبَّر عنه بتوالي الأمثال، أو باجتماع صورٍ متفقةٍ في الخط.

وإن من القواعد التي قررها علماءُ الإملاء الأوائل أنه إذا اجتمع حرفان متفقان في الصورة فالأكثر حذفُ أحَدِهما كراهةَ اجتماعِ صورتين متفقتين في الخط، أو بعبارة أخرى: كراهةَ توالي الامثال[2]. وقد كانت هذه الظاهرة شائعة في الكتابة في مراحلها القديمة، ويظهر ذلك في المرحلة الثانية من مراحل الكتابة العربية خاصة، ولا سيما في رسم المصحف، ولم يكن يُثبِتُ في هذه المرحلة إلا قليلون، ثم مال الكتّاب في المرحلة الثالثة إلى إثبات الياءين والواوين، ولم يَعُد علماء الإملاء يذكرون من أمثلة الحذف غالبا سوى بضع كلمات[3].

وقد ذكر ابن قتيبة في هذا الباب أن (طاوس) و(ناوق) و(داود) و(فأوُا) و(ساوُا) و(يستوُن) و(يلوُن)، وغيرها مما اجتمعت فيه واوان أُولاهما مضمومة - ذكر أن الأقيَس أن يُكتَبَ كلُّ ذلك بواو واحدة، وأنه قد كُتِبَ كلُّ ذلك بواواين أيضا. ولكنه علل الحذف هنا بأنه لطلب الخفة؛ إذ كان فيما بقي دليلٌ على ما ذهب، ولم يذكر أن سبب الحذف كراهة توالي الأمثال.

وأما المعاصرون فإنهم بشكل عام يثبتون كِلا الواوين في هذا النوع، ولا يذكرون من أمثلة الحذف غالبا إلا كلمتي (طاوُس) و(داود)، وقد يزيد بعضُهم كلماتٍ أُخَر، كـ(هاوُن)، و(قاوُن)، و(ناوُس)، و(راوُق)، على خلاف بينهم في ذلك كله؛ فـ(داود) و(طاوس) يختار الجمهورُ الحذفَ فيهما؛ استخفافا لكثرة الاستعمال، ولأن فيما بقي دليلا على ما ذهب، وقد تكتبان بواوين على الأصل، وأما الكلمات الأُخَرُ فمَن يحَذف فيها يُبقيها على القاعدة السابقة، ومن يُثبِت يجري على سَنَنِ المتأخرين من الميل إلى عدم الحذف؛ لأن العلة التي من أجلها حَذَفَ المتأخرون في (داود) و(طاوس) غيرُ موجودةٍ فيها؛ فكان الأحسن عندهم الإثبات. وليس الإثبات بخطإٍ فيما

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٤٢- ٢٤٣).

(٢) ينظر: «كتاب الخط» لابن السراج (١٢٧)، و«كتاب الكتاب» (٦٦)، و«علم الكتابة العربية» (١١٤).

(٣) ينظر: «علم الكتابة العربية» (١١١).

فيه الحذف، وكذا العكس، وإنما الأمر تفضيلٌ، وقد وُجِدَ مِن المتقدمين والمتأخرين مَن يُثبتُ فيما شاع فيه الحذف، والعكس[1].

وأما ذِكْرُ ابنَ قتيبة أن الحذف في (ناوس) هو أيضا للاستخفاف، فربما لأنها كانت من الكلمات كثيرة الاستعمال في وقته، وأما في وقتنا فهي مما يقل استعماله جدا.

ثم ذكر ابن قتيبة أنه إن اجتمعت واوان وكانت أولاهما مفتوحة (نحو: آوَوْا) لم يجُز ان يُكتب ذلك إلا بواوين.

وهذا مما لا يخالفه فيه المعاصرون.

ثم ذكر أنه إذا اجتمعت ثلاث واوات حُذفَت واحدة واقتُصِر على اثنتين. وعلةُ إبقاء واوين هنا أنه لو حذفت واو أخرى كان ذلك إجحافا بالكلمة يجُحَفَ بالكلمة.

وقد ذكر تحت هذه المسألة حالتين:

الأولى- ما كان فيه ما قبل الواو الأولى مفتوحا.

وهذا لا خلاف عليه.

الثانية- ما كان فيه ما قبل الواو الاولى مضموما.

وهذا أيضا لا خلاف عليه إذا لم يكن ثَمَّة همزةٌ، فإن كان ثَمَّةَ همزةٌ فهذا سيأتي ذكر الخلاف فيه في أبواب الهمزة.

---

(١) ينظر: «همع الهوامع» (٣/ ٥٢٣- ٥٢٤)، و«المطالع النصرية» (١٩١، ٣٨١)، و«قواعد الإملاء» (٤٢)، و«الإملاء والترقيم» (٨٠)، و«علم الكتابة العربية» (١١١، ١١٣- ١١٤).

باب الألف واللام للتعريف يدخلان إلى لام من نفس الكلمة[1]

هذا الباب يتناول الحذف والإثبات في لام التعريف.

وقد ذكر العلماء أن القاعدة العامة في لام التعريف أن ترسم، سواء أدغمت فيما بعدها أم لا، وسواء كان ما أدغمت فيه لاما أم غيرَ لامٍ[2]. وهذه القاعدة تُفهَمُ مِن فحوى كلامِ ابن قتيبة أيضا؛ فإنه ذكر أن كل اسم أولُه لام إذا أدخلت عليه لام التعريف كُتِبَ بلامين؛ فإذا كان هذا فيما أوله لام (حيث يجتمع الإدغام والمثلية)؛ فهو فيما دون ذلك من باب أولى.

إلا أنه يستثنى من هذه القاعدة أشياء، ذكر منها ابن قتيبة ما يأتي:

١- (الذي)، و(التي)، و(الذِين):

فأما (ألذي) و(التي) فنَص على كتابتهما بلام واحدة استخفافا لكثرة الاستعمال. بخلاف ما لو ثُنِّي (الذي)، أو ثُني (التي) أو جُمِع؛ فحينئذ يكتب بلامين.

وأما (الذِين) فلم يَنُصَّ عليه، ولكن يُفهم من كلامه؛ فإنه ذكر أن (اللذَيْن) يكتب بلامين تفريقا بين التثنية والجمع، فدل هذا على أن الجمع يُكتب بلام واحدةٍ؛ لهذه العلة.

٢- (الليل) و(الليلة):

ذكر أن البعض يكتبهما بلام واحدة اتباعا للمصحف، وأن البعض الآخر يكتبهما بلامين على الأصل، ولم يقدم مذهبا على آخر.

٣- ما دخلت عليه لامُ الإضافةِ مِما كان أوله لام واتصلت به لام التعريف:

فذكر أنه يكتب بلامين وتحذف واحدة؛ استثقالا لاجتماع ثلاث لامات. ويُفهَم من كلامه أن كلَّ لامٍ تدخُلُ على هذا النوع فالحكم معها هو هو، سواء أكانت هذه اللام مكسورة أم مفتوحة؛ لأن في كل ذلك اجتماع لثلاث لاماتٍ.

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٤٣- ٢٤٤).

(٢) ينظر: «علم الكتابة العربية» (١١٥).

وما ذكره ابن قتيبة في هذا الباب هو الذي عليه العمل عند المعاصرين، باستثناء (الليلة) و(الليل)؛ فإن المعاصرين على كتابتها بلامين على الأصل[1].

---

(١) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٨٣- ٣٨٤)، و«قواعد الإملاء» (٤١- ٤٢)، و«الإملاء والترقيم» (٧٩)، و«علم الكتابة العربية» (١١٥- ١١٦).

باب هاء التأنيث[١]

يراد بهاء التأنيث: الهاء التي تُبدَلُ من التاء في كل اسم مؤنث مفرد. وهي تُلفَظ في الإدراج تاءً وفي الوقف هاءً، وقد رُسمت بالهاء، لكن الكتّاب وضعوا فوقها نقطتين ليجمعوا بين النُّطْقَيْن في حالة الوقف والإدراج. فإذا أضيفت الكلمة إلى ضمير رُدَّت التاء مكان الهاء[٢].

«والفرق بين تاء التأنيث وهاء التأنيث أن تاء التأنيث لا تُبدل في الوقف هاء، وتكتب مجرورة، وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء، وتكتب مربوطة»[٣].

وبعض أهل العلم يطلق على هاء التأنيث: (تاء التأنيث المربوطة)، وعلى تائه: (تاء التأنيث المفتوحة)[٤].

وكانت هاء التأنيث قد رسمت تاء في كلمات كثيرة في المرحلة الثانية من مراحل تطور الكتابة، كما يظهر ذلك في رسم المصحف، فقد رسمت فيه عدة كلمات بالتاء، لكن استقر الأمر على رسمها هاء منذ وقت مبكر من المرحلة الثالثة[٥]؛ لذا نجد ابن قتيبة يذكر أن هاء التأنيث تكتب هاء أبدا، إلا أن تضاف إلى مَكْنِيٍّ (ضمير)[٦] فتصير تاء.

وذكر أن كتابتها بالتاء في الكلمات التي كتبت فيها بالتاء في المصحف - أنها على حالة الإدراج، وأن كتابتها بالهاء في المواضع الأخرى في المصحف - أنها على حالة الوقف.

ثم ذكر أن الكتاب أجمعوا على كتابة (السلام عليكم ورحمة الله) بالتاء.

ثم أشار إلى أنه يعجبه أن تكتب كل هاء تأنيث بالهاء على الوقف، إلا فيما اجتمعوا عليه في (رحمت الله) خاصة في أول الكتاب وآخره.

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٤٤- ٢٤٥).

(٢) ينظر: «كتاب الخط» لابن السراج (١٢٥)، و«كتاب الكتاب» (٨٨)، و«علم الكتابة العربية» (١٣٧- ١٣٨).

(٣) «المطالع النصرية» (٢٨٧).

(٤) ينظر: «الكافي» (٢٨).

(٥) ينظر: «علم الكتابة العربية» (١٣٨).

(٦) (المكني) و(الكناية) في عُرف الكوفيين يُقْصَد به (الضمير) في عرف البصريين. ينظر: «المدارس النحوية» (١٦٦).

ثم ذكر أن (هيهات) يوقف عليها بالهاء والتاء لفظا، وأما في الكتابة فتكتب بالتاء إجماعا.

وما ذكره ابن قتيبة لا يختلف عما عليه الكتابة المعاصرة، إلا في (ورحمة الله)؛ فإن العمل عند المعاصرين على كتابتها بالهاء كنظائرها، سواء كانت في أول الكتاب وآخره أو غير ذلك[1].

---

(١) ينظر: «المطالع النصرية» (٢٨٧- ٢٨٨)، و«قواعد الإملاء» (٥٥)، و«الإملاء والترقيم» (٩٣- ٩٤)، و«علم الكتابة العربية» (١٣٧- ١٣٨).

باب ما زيد في الكتاب[١]

ذكرنا فيما سبق أنه قد تختلف الصورة المنطوقة للكلمة عن صورتها المكتوبة بزيادة أو نقصان؛ لسببٍ. وذكرنا أن سببَ الزيادةِ التمييزُ بين الكلمات متشابهةِ الصورةِ. وقد ذكر ابن قتيبة هنا بعض الحالات والأمثلة لهذا، وهي:

١- زيادة الواو في (عَمْرو) في حال رفعه وجره للتفريق بينه وبين (عُمَر)، وأما في حالة النصب فلا تزاد الواو؛ لزوال العلة؛ حيث إن (عَمْرًا) ينصرف، و(عُمَرَ) لا ينصرف؛ فكان الفرق موجودا من غير حاجة إلى زيادة فرقٍ ثانٍ بزيادة الواو. فإذا أضيف (عمرو) إلى مَكنِيٍّ (ضمير) لم تلحقه الواو في شيء من حالاته، نحو: (هذا عَمْرُهُم)، و(رأيت عَمْرَهم)، و(مررت بعمرهم)؛ لأن الضمير مع ما قبله كالشيء الواحد، وهو كالزيادة في الحرف؛ فكُرِه أن يجُمَع بين زيادتين. وكذلك إن قلتَ: (لعَمْرُ الله) لم تلحق به الواو. وكذلك إذا أُريد عُمْرًا من عمور الأسنان لم تلحق به الواو؛ لأنه لا يقع فيه لبس بينه وبين غيره فيحتاجَ إلى فرق.

وفي الكتابة المعاصرة لا يزال الأمر على ذلك؛ فالمعاصرون ينصون على أن الواو تزاد في (عمرو) بشرط أن تكون عَلَما، غير مضاف لضمير، وغير مصغر، ولا مقرون بـ(أل)، أو منسوب، أو منصوب منون، ولا فيما وقع قافيةً[٢].

واختُلف قديما وحديثا في سببِ وجود هذه الواو، على أكثر من قول[٣]، وأكثرُ هذه الأقوال نشأت عن الباحثين في علم اللغة المُحدَثين، في ظل ازدياد النشاط البحثي في اللغات وأصولها وتاريخها. والذي يَبدو لي (والله أعلم) أن هذه الواو هي مما بقي من الكتابة النبطية التي هي أصل الكتابة العربية؛ وذلك لأن النقوش النبطية التي عُثِر عليها تدل على أن الواو كانت تُلحَقُ

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٤٥- ٢٤٦).

(٢) ينظر: «المطالع النصرية» (١٥٦)، و«قواعد الإملاء» (٣٣)، و«علم الكتابة العربية» (١٢٤- ١٢٥).

(٣) ينظر: «كتاب الجمل» (٢٧٤)، و«همع الهوامع» (٣/ ٥١٦- ٥١٩)، و«علم الكتابة العربية» (١٢٤- ١٢٥)، ومقال: «واو (عمرو) متى تختفي من إملائنا؟» لإبراهيم الشمسان.

في آخر الأسماء الأعلام[1]، فربما بقيت هذه الواو في (عمرو) في حالاته المذكورة للحاجة إليها، وأزيلت من الأعلام الأخرى حين لم يُعَدْ يحُتَجْ إليه.

٢- زيادة الواو في (أولئك).

ويرى جمهور العلماء (ومنهم ابن قتيبة) أن علة الزيادة هنا هي التفريق بينها وبين (إليك) في العصر الأول حين لم يكن فيها شكل يفرَّق به بين الكلمات المتشابهة رسما[2].

ولا تزال هذه الزيادة موجودة في الكتابة المعاصرة[3].

٣- زيادة الواو في (أولي).

وقد ذكر بعض العلماء أن علة هذه الزيادة يمكن أن تكون التفريقَ بين (أولي) في حالتي النصب والجر وبين (إلى) الجارة، وحُمِلت حالة الرفع على حالتي النصب والجر، وحمل التأنيث في (أولات) على التذكير في (أولي)[4].

ولا تزال هذه الزيادة موجودة في الكتابة المعاصرة أيضا[5].

٤- زيادة الألف في (مائة).

والجمهور (ومنهم ابن قتيبة) على أن هذه الزيادة علتها التفريق بينها وبين (منه) الكثيرةِ الاستعمال، بينما كان للآخرين آراء مختلفة في ذلك ليس هذا محل إيرادها[6].

وفي الكتابة المعاصرة مال كثيرون إلى حذف هذه الألف وكتابة هذه الكلمة على وفق نُطقِها، هكذا: (مئة)[7]؛ ليوافقَ المكتوبُ المنطوقَ، ولأن زيادتها خلافُ القياس، ولأن الشكل

---

(١) ينظر: «علم الكتابة العربية» (١٢٥).

(٢) ينظر: «شرح الشافية» للاستراباذي (٣/ ٣٢٧)، و«علم الكتابة العربية» (١٢٦).

(٣) ينظر: «قواعد الإملاء» (٣٢)، و«علم الكتابة العربية» (١٢٦).

(٤) ينظر: «علم الكتابة العربية» (١٢٦).

(٥) ينظر: «قواعد الإملاء» (٣٢- ٣٣)، و«علم الكتابة العربية» (١٢٦).

(٦) ينظر: «كتاب الخط» لابن السراج (١٢٥)، و«كتاب الكتّاب» (٨٤)، و«همع الهوامع» (٣/ ٥١٦- ٥١٧)، و«علم الكتابة العربية» (١٢٨)، وفتاوى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية (الفتوى رقم ٢٣).

(٧) ينظر: «مجموعة القرارات العلمية» (٣١٦)، و«الإملاء والترقيم» (١٢٤)، و«علم الكتابة العربية» (١٣٠).

يكفي في التفريق بينها وبين (منه) فلم تعد حاجةٌ إلى زيادتها، ولأن عددا من العلماء القدامى كانوا يختارون هذا المذهب، ولأن في إثباتها خطًّا ذريعةً لإثباتها نطقًا (كما يفعله بعض الجهلة ظنا أنها جزء من الكلمة لا زائدةٌ)(١). لكن بقي الجمهور على إبقائها موافقةً لما كتبت به هذه الكلمة في المصحف، وموافقة لجمهور العلماء الذين ظلوا طيلة هذه القرون يزيدونها في الكتابة على الرغم من وجود الشكل في وقتهم، ولأن تعليل الزيادة بأنها للتفريق بين (مئة) و(منه) أمرٌ غيرُ متفقٍ عليه ولا مجزومٍ به عند كثيرين(٢).

٥- زيادة واو في (أُوخَيّ) مصغرا.

وذكر ابن قتيبة أن العلة في زيادتها التفريقُ بينها وبين (أَخِي) غيرَ مصغرٍ.

وهذا كان أكثر الكتّاب لا يفعلونه(٣)، وفي عصرنا يكاد يكون منعدمًا كما هو مشاهَد في كتب علم الإملاء المعاصرة وكتابة الكتّاب المعاصرين.

٦- زيادة ألف الفصل (الألف الفارقة).

وقد مر الكلامُ عليها في باب ألف الفصل بما يغني عن إعادته.

---

(١) ينظر: «كتاب الخط» لابن السراج (١٢٥)، و«همع الهوامع» (٣/ ٥١٧- ٥١٨)، و«علم الكتابة العربية» (١٣٠- ١٣١).

(٢) ينظر: «كتاب الكتّاب» (٨٤)، و«شرح المقدمة المحسبة» (٢/ ٤٦٤- ٤٦٥)، و«باب من الهجاء» (٣٢٢)، و«همع الهوامع» (٣/ ٥١٦- ٥١٨)، و«المطالع النصرية» (٣٠١- ٣٠٣)، و«قواعد الإملاء» (٣١)، و«الإملاء والترقيم» (٨١)، و«علم الكتابة العربية» (١٢٨- ١٣٠)، و«الكافي» (٦٢)، وفتاوى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية (الفتوى ٢٣).

(٣) ينظر: «همع الهوامع» (٣/ ٥١٨- ٥١٩).

باب من الهجاء أيضا[1]

ذكر ابن قتيبة في هذا الباب عدة مسائل متفرقة لا يربطها ترجمة مشتركة، منها ما هو من علم الكتابة، ومنها ما ليس كذلك، وسأقتصر على الكلام على النوع الأول فقط:

المسألة الاولى- كتابة (الصلوة) و(الزكوة) و(الحيوة) بالواو.

ذكر ابن قتيبة أن هذه الحروف ترسم بالواو اتباعا للمصحف، دون غيرها من نظائرها. ثم ذكر قولين في تعليل ذلك:

الأول- أنها كتبت بالواو على لغات الأعراب الذين كانوا يُميلونها إلى الواو شيئا.

الثاني- أنها كتبت كذلك على الأصل حيث إن أصل الألف فيها واو.

ثم ذكر أن الأحب إليه أن يكتب كل ذلك بالألف، لولا ما في مخالفة أهل عصره إذ اعتادوا كتابة هذه الأحرف الثلاثة بالواو. وهذا ما لم يُضف شيء من هذه الحروف إلى ضميرٍ؛ فإنها حينئذ تكتب بالألف، فيكتب: (صلاتي) و(صلاتك)، وهلم جرا.

والذي عليه المعاصرون أن يُكتَب كلُّ ذلك بالألف، لا فرق بين هذه الحروفِ وغيرِها[2].

المسألة الثانية- حذف وإثبات الألف في (أيها) إذا وَلِيَها ساكن:

ذكر ابن قتيبة أن الألف في (أيها) إذا تلاها ساكن ثَبَتَتْ (كما في: أيها الرجل). وحكى اختلاف المصاحف فيها، ولكن لم يرتّب عليه حكما فيما يتعلق بالكتابة الاصطلاحية.

وهذا هو المعمول به في زماننا، كما يُشاهَد في كتابات الكتاب، ومِن خُلُوِّ كتب الإملاء عن ذكرها.

المسألة الثالثة- (إذًا) المنونة:

يرى ابن قتيبة أن (إذًا) المنونة تكتب بالألف لا بالنون، في كل حال؛ موافقة لرسم المصحف، وأيضا لأن الوقف عليها بالألف في كل حال؛ فكتبت على الوقف؛ كنون التوكيد الخفيفة. وإذا وصلت وصلت بنونٍ لفظًا.

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٤٧- ٢٥٤).

(٢) ينظر: «المطالع النصرية» (١٤٥)، و«قواعد الإملاء» (٥٤)، و«علم الكتابة العربية» (١٧٥- ١٧٧).

ونلاحظ أنه في كلامِه السابق يَرُدُّ ما ذهب إليه المبرد[١] ومَن وافقه مِن كتابتها بالنون دائما.

ثم حكى عن الفراء[٢] مذهبا وسطا، وهو أنه ينبغي لمن نصب بها الفعلَ المستقبلَ أن يكتبها بالنون؛ فإذا توسطت الكلام، وكانت لغوا، كتبت بالألف.

وفي زماننا صار الغالب كتابتها بالنون دائما، على مذهب المبرد؛ تفريقا بينها وبين (إذَا) الغير المنونة، ولأنها أصلٌ مِن نفسِ الكلمة. ومن المعاصرين من يكتبها بالألف على رأي المازني[٣] وابن قتيبة، وقليلون جدا منهم يختارون مذهبَ الفرّاء[٤].

---

(١) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. توفي سنة ٢٨٦هـ. ينظر: «الأعلام» (٨/ ١٤٥- ١٤٦).

قال الزبيدي في «تاج العروس» (١/ ٩٢): «ولقبه (المبرد) بفتح الراء المشدد عند الأكثر، وبعضهم يكسر».

(٢) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد (أو بني منقر)، أبوزكرياء، المعروف بـ(الفراء)، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، فقيه، متكلم، عالم بأيام العرب وأخبارها. توفي سنة ٢٠٧هـ. ينظر: «الأعلام» (٨/ ١٤٥- ١٤٦).

(٣) بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان، المازني، من مازن شيبان، أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة. توفي سنة ٢٤٩هـ. ينظر: «الأعلام» (٢/ ٦٩).

(٤) ينظر: «المطالع النصرية» (٢٧٦- ٢٧٨)، و«قواعد الإملاء» (٥٤)، و«الإملاء والترقيم» (٧٤)، و«علم الكتابة العربية» (١٤٠)، وفتاوى مجمع اللغة العربية على الشبكة (الفتوى ٣١٧).

باب ما يكتب بالياء والألف من الأفعال[١]

هذا الباب يتعلق بالألف اللينة، وكذا البابان اللذان بعده، والألف للينة (كما هو معروف) تكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف، وقد خصص ابنُ قتيبة لكلٍّ مِن ذلك بابا مستقلا.

وقد ذكر في هذا الباب أن الألف اللينة إن كانت لاما للفعل الثلاثي فيُنظَرُ إلى أصلها؛ فإن كان واوًا كتبت بالألف (نحو: غزا)، وإن كان ياءً كتبت بالياء (نحو: قضى).

وذكر أيضا أن ما لحقته الزيادة من الفعل يكتب بالياء مطلقا، ولا يُنظر إلى أصله، نحو: (ألْـهَى) و(يُدعَى)؛ وذلك لأنه يصير إلى الياء.

وذكر أيضا أن الفعل إذا دخلت عليه ألف الاثنين كتبت ألفه ياء مطلقا، دون النظر إلى أصلها، فتقول: (يغزيان)، و(يدعيان).

وهذا كله ما لم يُضف شيء من ذلك إلى ضمير، فإن أضيف إلى ضمير فإنه يكتب بالألف مطلقا -كما سيذكر في آخر الباب التالي.

وجميعُ ما ذكره ابن قتيبة في هذا الباب لا يختلف عما في الكتابة المعاصرة[٢].

فائدتان:

الفائدة الأولى- ذكر السعدي[٣] في شرحه أن الأصل في كل ذلك أن يكتب بالألف؛ لأن اللفظ إنما هو بالألف، ولكن كتبت ذوات الياء بالياء للفرق بين الألف المنقلبة عن الياء والمنقلبة عن الواو، وكان الفرق في الياء لأنها أخف من الواو. كما ذكر أن حكم الاسم والفعل في هذا واحد، إلا أننا نصرف من الاسم فعلا فيما أمكن فيه التصريف[٤].

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٥٥- ٢٥٦).

(٢) ينظر: «مجموعة القرارات» (٣١٣- ٣١٥)، و«قواعد الإملاء» (٢١- ٢٢)، و«علم الكتابة العربية» (١٤١- ١٤٢).

(٣) داود بن يزيد الغرناطي، السعدي، أبو سليمان، عالم بالعربية والنحو، مقرئ، مشارك في الحديث. توفي سنة ٥٧٣هـ. ينظر: بغية الوعاة (١/ ٥٦٣- ٥٦٤).

(٤) ينظر: «شرح أدب الكتاب» للسعدي (٨٨).

الفائدة الثانية- ذكر الهوريني أن الياء من حيث النقط وعدمه على ثلاثة أقسام: ما يجب إهمالها، وما يجب نقطها، وما يجوز فيها الأمران.

فالقسم الأول- هى المتطرفة الواقعة بدلا عن الألف، وكذا المتوسطة المصورة بدلا عن همزة، فلا تُبدل ياء محضة، سواء كانت الهمزة أصلية، أو كانت منقلبة عن واو أو ياء، أو كانت في جمعٍ على (فعائل) بدلا عن مد زائد في مفرده، أو كانت في جمع على (مفاعل) وكانت العين همزة، ففي جميع ذلك لا تنقط، إنما توضع علامة الهمزة فوق الياء وهو الكثير، أو تحتها. نعم إذا كان اسم الفاعل من (فَعِلَ) صحت فيه الياء ولم تعل يكتب بالياء المحضة، وكذا إذا كان الاسم الذي على وزن (فاعل) غير عربى؛ لأنه لا يعرف أصله.

القسم الثاني- ما يجب نقطها ولا يجوز همزها، وهي الواقعة في الجموع التي على وزن (مفاعل) أو (أفاعل) المعتلة العين، ومثل ذلك الياءات التي في المُفَاعَلَة.

والقسم الثالث- ما يجوز فيها الأمران، وهي المهموزة الواقعة بعد كسرة، سواء كانت هى ساكنة أو مفتوحة، فأنت بالخيار بين همزها ونقطها؛ لجواز قلبها ياء محضة.

وقياس تجويزهم شكل الحرف المثلث بالحركات الثلاث أنه يجوز الجمع بين الهمز والنقط، نظرا للوجهين: التحقيق، والإبدال[(١)].

وفي قرارات المجمع اللغوي بالقاهرة قالوا: «ترسم الألف اللينة بصورة الياء (غير منقوطة). أما الياء فتنقط للفرق»[(٢)].

(١) ينظر: «المطالع النصرية» (٤١٥- ٤٢٠).

(٢) ينظر: «مجموعة القرارات» (٣١٣).

باب ما يكتب بالألف والياء من الأسماء(١)

ذكر ابن قتيبة في هذا الباب أن كل اسم مقصور ثلاثي يُكتب بالياء إن كان يائيا، وبالألف إن كان واويا. فيكتب (قَفَا) بالألف؛ لأنه واوي، ويكتب (الهُدَى) بالياء؛ لأنه يائي.

ثم ذكر أنه إذا أشكل على الكاتب أصلُ الألف فيُنظر هل الإمالة فيه أحسن أم لا؛ فإن كانت أحسن كتبه بالياء، وإلا كتبه بالألف، إلى أن يزوال الإشكال عنه ويقف على الحقيقة.

وذكر أنه إذا ورد اسم قد ثُني بالياء وبالواو فإنه يعمل على الأكثر الأعم، نحو: (رحى)؛ لأن من العرب من يقول: (رحوت) ومنهم من يقول: (رحيت)، ونراه يَستَحِبُّ أن يُكتب بما يوافق اللغة العالية، فمثلا نراه في (رحى) يستحِب كتابتَها بالياء لأنها اللغة العالية، وهكذا في نظائرها.

ثم ذكر أن كل مقصور جاوز ثلاثة أحرف يكتب بالياء من غير نظر إلى أصله، نحو: (أعمى)؛ لأنه إنما يثنى بالياء. إلا إن كان ما قبل الألف ياء؛ فحينئذ تكتب ألفا، نحو: (الدنيا)؛ كراهة اجتماع ياءين في آخر الرسم، باستثناء (يحيى) الاسم؛ فإن الكتّاب أجمعوا على كتابته بالياء، ولم يتبعوا فيه القياس، ولعلهم فعلوا ذلك موافقة للمصحف.

وكذلك ذكر أن (شأى) يكتب بالياء، مع أنه واوي؛ كراهة اجتماع ألفين في آخره.

ثم ذكر أن كل جمع ليس بينه وبين واحدِه في الهجاء إلا الهاء من المقصور – إن كان جمعه بالواو كتب بالألف (نحو: (قطا)، يجمع على (قطوات))، وإن كان بالياء كتب بالياء (نحو: (الحصى)، يجمع على (حصيات)).

وهذا كله ما لم يُضف شيء من ذلك إلى ضمير، فإنه حينئذ يكتب بالألف مطلقا، نحو: (عصاك) و(قناتك)، وقد خالف الكتّاب في ذلك ما وقع في المصحف بخلاف ذلك.

وجميعُ ما ذكره ابن قتيبة في هذا الباب لا يختلف عمّا عليه الكتابة المعاصرة(٢).

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٥٦- ٢٦٠).

(٢) ينظر: «قواعد الإملاء» (١٩- ٢١)، و«علم الكتابة العربية» (١٤١- ١٤٢).

وقد ذكر السعدي أن الأصل في كل ذلك أن يكتب بالألف؛ لأن اللفظ إنما هو بالألف، ولكن كتبت ذوات الياء بالياء للفرق بين الألف المنقلبة عن الياء والمنقلبة عن الواو، وكان الفرق في الياء لأنها أخف من الواو[1].

---

(١) ينظر: «شرح أدب الكتاب» للسعدي (٨٨)

باب الحروف التي تأتي للمعاني[١]

هذا الباب في الأصل يتناول الألف اللينة في حروف المعاني، إلا أن ابن قتيبة ذكر فيه ما ليس من الحروف. ووجْهُ العذرِ له في ذلك أن يقال: إنما استجاز ذكرَ هذه الأشياء مع الحروف لمضارعتها لها بالبناء، وعدم التصرف[٢].

وقد ذكر ابن قتيبة أن (عسى) يكتب بالياء؛ لأنه يائي.

ثم ذكر أن (بلى) و(متى) و(أنّى) تكتب بالياء؛ لأن الإمالة فيها أحسن وأفصح من التفخيم (والمراد بالتفخيم في هذا الموضع الفتحُ[٣]).

وذكر أن (على) و(إلى) و(لدى) القياسُ أن يكتبن بالألف؛ لأن الإمالة لا تجوز فيهن، ولكن كتبن بالياء لأن الألف فيها تصبح ياء عند دخولهما على ضمير، فيقال مثلا: (عَلَيَّ).

وذكر أن (كلا) و(كلتا) قد اختُلف فيهما، واستَحَبَّ أن تكتبا بالألف إذا وليا رافعا (نحو: (أتاني كلا الرجلين) و(أتاني كلتا المرأتين))، وبالياء إذا وليا ناصبا أو خافضا (نحو: (رأيت كلى الرجلين)، و(مررت بكلتى المرأتين))؛ وذلك لتفريق العرب بينهما في اللفظ مع الضمير؛ فإنهم لَفَظُوا بهما مع الرافع بالألف، ومع الناصب والخافض بالياء.

وما ذكره ابن قتيبة في هذا الباب هو ما عليه المعاصرون، إلا فيما ذكره من الخلاف في (كلا) و(كلتا)، فإن المعاصرين يكتبونهما بالألف دائما، سواء وليا رافعا أم ناصبا أم خافضا[٤].

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٦٠- ٢٦٢).

(٢) ينظر: «الاقتضاب» (٢/ ١٢٦- ١٢٧).

(٣) ينظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٢٩).

(٤) ينظر: «علم الكتابة العربية» (١٤٢ مع الحاشية).

باب ما نقص منه الياء لاجتماع الساكنين(١)

ضمَّنَ ابنُ قتيبةَ هذا الباب عدة مسائل تتعلق بحذف الياء من الاسم المنقوص..

فذكر أنها تحذف منه خطًّا في حالتي الرفع والخفض؛ استثقالا لمجيء الضمة بعد الكسرة والياء، ومجيء كسرة بعد كسرة وياء، لأن أكثر العرب إذا وقفوا عليه في الرفع والخفض وقفوا بغير ياء (نحو: هذا قاض)، وفي النصب يثبتون الياء (نحو: رأيتُ قاضيًا). وكذلك ما لا ينصرف من المنقوص (نحو: جَوَارٍ). وهذا ما لم يُضف شيء من ذلك إلى اسم ظاهر أو ضمير، فحينئذ ثبتت الياء، نحو: (جاء قاضي القوم وراميهم)؛ لأن التنوين يذهب مع الإضافة فترد الياء. وكذلك إن دخلت أداة التعريف على شيء من ذلك ثبتت الياء، نحو: (جاء القاضي)، وقد يجوز حذفها، وليس هذا بمستعمل في زمن ابن قتيبة إلا في كتابة المصحف. إلا إن كانت الياء مثقلة فحينئذ لا يجوز حذفها، نحو: (أمانيّ).

وتثبت ياء (ثماني) إذا أضيفت إلى الليالي، نحو: (لثمني ليال خلون). وليس سبيلُها سبيلَ (جوارٍ) في منع الصرف؛ لأن (ثمانيا) بمنزلة (رجل يمانٍ) أي منسوب إلى اليمن؛ خففت ياء النسب فيه وألحقت الألف بدلا منها، فصرف (ثمانيا) إذ كانت على ما ذُكِر.

ولكن هذا ونحوُه مما يجري فيه اللفظ على نحوٍ لا يخالفُ النطقَ - ربما الأوْلَى عدمُ إدراجه ضمن مباحث علم الكتابة؛ وعلماء الكتابة إنما ينصون على ما خالف الأصل وخرج عن مطابقة المرسوم للمنطوق(٢).

وعلى كل حال، فما ذكره ابن قتيبة في هذا الباب هو الموجود في الكتابة المعاصرة(٣).

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٦٢).

(٢) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٧٩)، و«علم الكتابة العربية» (١١٤).

(٣) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٧٥- ٣٧٨).

باب الأمر بالمعتل من الفعل(١)

ذكر ابن قتيبة في هذا الباب أن صيغة فعل الأمر من الفعل الأجوف يسقط فيها حرف العلة لاجتماع الساكنين، نحو: (خَفْ)، فإذا أسند الفعل إلى ضمير تثنية أو جمعٍ أو خطابٍ للمؤنث - رُدَّ حرفُ العلة، نحو: (خافا)، و(خافوا)، و(خافي)؛ وذلك لزوال علة الحذف.

وذكر أن الفعل الثلاثي المهموز (نحو: أَمَرَ) إذا صيغ منه الأمر ففيه وجهان:

الأول- إجرؤه مجُرى غير المهموز، وحينئذ لا بد من إدخال همزة وصل عليه لسكون فائه حينئذ، فيقال: (اؤمُرْ).

الثاني- إسقاط فائه والابتداء بعينه مضمومةً، فيقال: (مُرْ).

وذكر أن الثاني هو المستعمل.

وذكر أن هذا النوع من الأفعال إذا دخلت عليه واو أو فاء ثبتت فاؤه لفظا وخطًّا، فيقال: وَ(أْمُرْ)، و(فَأْمُرْ).

ويستثنى مما سبق:

١- الفعلُ: (سَأَلَ)، فإنه مستعمل فيه الوجهان، فيقال: (اسْأَلْ) و(سَلْ)، اتصلت به الواو والفاء أم لا، واستحبَّ ابنُ قتيبةَ (سَلْ) عند عدم الاتصال بواو أو فاء؛ اتباعا لما في القرآن؛ فإنه كتب كذلك عندما لم يتصل.

٢- الفعلُ: (أَكَلَ)، فليس مستعمَل فيه إلا إسقاطُ فائه؛ اتصلت به الواو والفاء أم لم تتصلا.

٣- الفعلُ: (أَجَرَ)، فالمستعمل فيه الإتمام، في الاتصال وعدمِه.

ثم ذكر أن الفعل الثلاثي اللفيف المفروق إذا صيغ منه الأمرُ تزاد عليه هاء السكت عند الوقف لفظا وخطا، وعند عدم الوقف خطا لا لفظا؛ لأنه لا تكون كلمة على حرف واحد، فإن اتصلت به فاء أو واو جاز إثباتُ الهاء وحذفُها، واستحَبَّ الحذفَ، وإن اتصلت به (ثُم) ألحقتَ به الهاء؛ لأن (ثم) حرف منفصل قائم بنفسه.

---

(١) ينظر: «أدب الكاتب» (٢٦٢).

ثم ذكر أن الثلاثي المضعف (نحو: رَدَّ، وشَدَّ) إذا صيغ منه الأمر جاز فيه (رُدَّ، وشُدَّ) وكذا (ارْدُدْ، واشدُدْ)، وإذا اتصل به ضمير تثنية لم يجز فيه إلا الوجه الأول، فيقال: (رُدَّا، وشُدَّا)، وكذا إذا اتصل به واو الجماعة، بخلاف ما إذا اتصلت به نون النسوة، فحينئذ لم يجز فيه إلا الوجه الثاني، فيقال: (ارْدُدْنَ، واشدُدْن).

وكل هذا الذي ذكره ابن قتيبة لم يخالفه المعاصرون[1] فيه إلا في أمرين:

الأول- تقديم صيغة: (سَلْ) عند عدم دخول الواو أو الفاء، فإن من المعاصرين من يقدمها، ومنهم من لا يقدمها.

الثاني- إيجاب إلحاق هاء السكت فيما أوجب فيه ذلك، فإن المعاصرين منهم من يوافقه، ومنهم من لا يثبتها مطلقا، ولم أجد في ما وقفت عليه من كلام المتقدمين ما يؤيد مذهبَ التارِكِيها، بل إن بعض العلماء نص على أن هذا خطأٌ[2].

(١) ينظر: «المطالع النصرية» (١٤٥)، و«قواعد الإملاء» (٥٤)، و«الإملاء والترقيم» (٨٨)، و«علم الكتابة العربية» (١٧٥- ١٧٧).

(٢) ينظر: «المطالع النصرية» (٩٧- ٩٨).

أبواب الهمز

توطئة:

إن موضوع الهمزة من أكثر موضوعات الكتابة تعقيدا، إن لم يكن أكثرَها على الإطلاق.

ولمَّا كانت الهمزة أبعدَ الحروفِ مخرجا، وكان لها نَبْرةٌ في الصدر تَخْرج باجتهاد؛ صَعُبَ النطقُ بها وثَقُل؛ ومِن ثَم كان كثير من العرب يخففونها في نطقهم، وبعض العرب كانوا يتحملون ما فيها من الثقل والصعوبة ويحققونها. إلا أن الكلَّ أجمعوا على أن عدم تخفيفها في أول الكلمة[١]. وهذا التنوع في نطق الهمزة انعكس على طريقة رسمها. ويمكن للدارس أن يميز بين مذهبين لرسم الهمزة لدى كتّاب العربية الأوائل، وهما:

١- **مذهب أهل التحقيق**: ويتمثل هذا المذهب بكتابة الهمزة ألفا حيث وقعت، وبأي حركة تحركت[٢].

٢- **مذهب أهل التخفيف**: ويتمثل في رسمها في أول الكلمة ألفا مطلقا (نظرا لأنها لا تخفَّف في مذهب الفريقين)، ورسمِ الصوت الذي يخلفها عند التخفيف واوا أو ياء أو ألفا[٣].

وأكثر رسم المصحف ورد على التخفيف؛ لكونِه لغةَ الذين وَلُوا نَسْخَ المصاحف زمنَ الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه وهم قريش[٤].

والكتّاب بنوا الخط في الأكثر على حسب تسهيلها؛ لعاملَيْن جَعَلَا ذلك هو الأَوْلى:

أوّلهما- أن التسهيل لغة أهل الحجاز، واللغة الحجازية هي الفصحى.

وثانيهما- أنه خط المصحف[٥].

---

(١) ينظر: «شرح المفصل» (٩/ ١٠٧)، و«الكتاب» (٣/ ٥٤١)، و«علم الكتابة العربية» (١٤٥- ١٤٦).

(٢) ينظر: «معاني القرآن» (٢/ ٢٣٠) و(٣/ ١٣٦)، و«سر/ ناعة الإعراب» (ج١ ٤٦)، و«كتاب الخط» لابن السراج (١٠٧، ١١٧، ١٤٦)، و«علم الكتابة العربية» (١٤٦- ١٤٧).

(٣) ينظر: «سر/ ناعة الإعراب» (١/ ٤٦)، و«علم الكتابة العربية» (١٤٧).

(٤) ينظر: «المحكم» للداني (١٥١)، و«علم الكتابة العربية» (١٤٨).

(٥) ينظر: «همع الهوامع» (٣/ ٤٠٥- ٤٠٦).

ولم تكن للهمزة علامة قبل الخليل بن أحمد، فكانت ترسم قبله ألفا مجردة في أول الكلمة، وواوا أو ياء أو ألفا في المواضع الأخرى، حسب ما تؤول إليه في التخفيف، وقد استخدم لها ناقطو المصاحف نقطة صفراء توضع فوق الحرف للدلالة على الهمزة، ثم اخترع لها الخليل علامتها الخاصة المعروفة لتوضع مكان النقطة. واقتدى الناس في القرون الأولى برسم المصحف، وحافظوا على رسم الكلمات كما وردت فيه، لكن رسم الهمزة في المصحف على مذهب أهل التخفيف كان لا يسعف أهل التحقيق عند القراءة في المصحف، ومن هنا ابتكر علماء العربية طريقة تحافظ على رسم الكلمات الموروث وتُيسّر الأمر على الذين يحققون الهمزة في نطقهم، وذلك بوضع علامة الهمزة على الألف أو الواو أو الياء التي تنطق مكان الهمزة، ومن هنا استقر في الاستخدام هذا المذهب في رسم الهمزة، وانتشر مذهب أهل التحقيق في كتابتها ألف في كل موضع، وصار علماء الكتابة يقولون عند رسم الهمزة: إنه يجري على لغة من يخفف الهمزة(١). «وما استقر في الاستخدام في رسم الهمزة يجمع في الواقع بين المذهبين القديمين للعرب في رسمها، فهو يستند إلى مذهب أهل التخفيف، كما أنه يراعي مذهب أهل التحقيق»(٢).

وقد قال نصر الهوريني ملخِّصا القضية كلها: «...المنظور له في رسم الحروف لغة التخفيف، وفي الشكل لغة التحقيق»(٣).

وإن قواعد رسم الهمزة استقرت بشكل عام منذ بدء التأليف في علم كتابة العربية، وكانت هذه القواعد (كما ذكرنا آنفا) تستند إلى طريقة تـخفيف الهمزة الذي يتنوع تبعا لموقعها وحركتها وحركة ما قبلها، ونظرا لوجود أكثر من صورة لتخفيف الهمزة في بعض الحالات فقد انعكس ذلك على طريقة رسمها؛ فتعددت مذاهب العلماء في رسم الهمزة في عدد من الكلمات، لكن يكاد رأي العلماء يتفق الآن على تلك القواعد.

---

(١) ينظر: «علم الكتابة العربية» (١٤٨- ١٤٩).

(٢) ينظر: المصدر السابق (١٤٩).

(٣) «المطالع النصرية» (٢١٨).

وقد تناول ابنُ قتيبة موضوع الهمزة في خمسة أبواب[1]، عالج فيها قواعد رسم الهمزة متوسطةً ومتطرفةً، كما عالج اختلاف القدماء في رسم الهمزة المتطرفة التي تصير وسطا مع هاء الضمير، وعالج كذلك رسم الهمزة في مهموز العين من الأفعال الماضية والمضارعة، ورسْمَها في مهموز اللام في المضارع. وخصص جانبا من حديثه للمختلف فيه من رسم الهمزات[2].

وسأذكر خلاصة ما ذكره في تلك الخمسةِ الأبوابِ مع ترتيبها بشكل أيسر حتى يسهل استيعابها. فأقول:

أولا- الهمزة المتوسطة:

١- إن كانت ساكنة كتبت على الحرف المجانس لحركة ما قبلها؛ فإن كان ما قبلها مفتوحا كتبت على ألف (نحو: رَأْس)، وإن كان مكسورا كتبت على ياء (نحو: بئر)، وإن كان مضموما كتبت على واو (نحو: لُؤْم)[3].

٢- إن كانت مضمومة وبعدها واو، اكتُفي بواو واحدة مع حذف الهمزة (نحو: اقروا، مستهزون)[4]؛ وذكر أن هذا الحذف عليه رسم المصحف ومتقدمو الكتّاب. وذكر أيضا أن بعض الكتاب كتبها بياء قبل الواو (نحو: مستهزئون)، وقال: «وذلك حسن».

---

(١) ترجَمَ لها بما يأتي:

١- أبواب الهمز.

٢- باب الهمزة في الفعل إذا كانت عينا وانفتح ما قبلها.

٣- باب الهمزة تكون آخر الكلمة وما قبلها ساكن.

٤- باب الهمزة تكون عينا واللام ياء أو واوا.

٥- باب ما كانت الهمزة فيه لاما وقبلها ياء أو واو.

(٢) ينظر: «مشكلة الهمزة» (٥٤).

(٣) ينظر: «مشكلة الهمزة» (٥٤).

(٤) ينظر: المصدر السابق (٥٤).

٣- إن كانت مكسورة وبعدها ياء اكتفي بياء واحدة وحذفت الهمزة قولا واحدا، نحو: (تستهزين)؛ «استثقالا لجمع ياءين صورة، عملا بقاعدة: كل همزة بعدها حرف مد كصورتها فإنها تحذف»[١].

٤- في مهموز العين الماضي تكتب على مجانسِ حركتها، نحو: (سأل) و(لَؤُم) و(سَئِم)[٢].

٥- مهموز العين المضارع الأجود أن تحذف الهمزة منه، نحو: (يَسل)، و(يَلم)، و(ييس)؛ موافقة للمصحف. وذكر أن البعض أثبتها على لغة الإبدال منها، نحو: (يسأل) و(يلؤم) و(ييأس).

وذكر أن مثل ذلك أيضا: (مسلة) و(مسول) ونحوها، يعني: (مسألة) و(مسؤول)[٣].

٦- مهموز اللام المضارع الذي سُبقت فيه الهمزة بياء أو واو تكتب صيغة (تَفْعَلون) بواوين (نحو: تَسُوون)، وتكتب صيغة (تُفعِلون) بياء واحدة أو واو واحدة (نحو: تسيون).

٧- في صيغة الجمع على (أفعُل) المهموز العين يستحب أن تكتب بواو واحدة، نحو: (أفؤس)، ويجوز الحذف رأسا، نحو: (أفس)[٤].

ثانيا- الهمزة المتطرفة:

يرى ابن قتيبة ما يأتي:

١- إن سبقت بمتحرك كتبت على الحرف المجانس لحركة ما قبلها مطلقا، نحو: (كَلَأ)، و(ينشئ)، و(يَوْضُؤ)[٥].

٢- إن سبقت بساكن تحذف في الرفع (نحو: إذا المَرْ قال...)، وفي الخفض (نحو: مِن شي)، وفي النصب غير المنون (نحو: يحب الدِّفْ)، وتلحقها ألف في النصب المنون (نحو:

---

(١) ينظر: «المطالع النصرية» (١٦٧).

(٢) ينظر: «مشكلة الهمزة» (٥٦).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: المصدر السابق (٥٧).

(٥) ينظر: «مشكلة الهمزة» (٥٦).

قرأتُ جُزا)، وتكتب ألفا قبل هاء التأنيث (نحو: المرأة) إلا إن سبقت هاء التأنيث بياء (نحو: الهَيَة) أو بواو (نحو: السَّوة) أو بألف (نحو: الجرَاة) فإنها حينئذ تحذف[١].

٣- وإذا صارت الهمزةُ المتطرفةُ وسَطا مع هاء الضمير فذكر أنه كان بعضُ كتّابِ زمنِه يكتُبُ الهمزة على ألف مطلقا، نحو: (الله يكلأُه) و(عرفتُ خطأَهم) و(سمعتُ بنبإهم). وذكر أن بعضًا أخر كان يكتب الهمزة على حرف مد مجانس لحركتها، نحو: (الله يكلؤُه) و(عرفتُ خطأَهم) و(سمعتُ بنبئِهم)[٢].

ثم أبدى ابنُ قتيبة رأيَه في رسم بعضِ الكلمات التي اختلف فيها الكتّاب في زمنه:

- فذكر أن (مؤونة) و(شؤون) و(رؤوس) و(سَؤُول) و(يَؤوس) كتبها بعضهم بواوين كما سبق، وكتبها بعضهم بواو واحدة (مونة) و(شون) و(روس)...، وحسَّنَ كِلا الأمرين.

- وقال: إنه لا يستحِبُّ في (الموءودة) إلا أن تكتب بواوين، خلافا لما رسمت به في المصحف، وعلل ذلك بأنها في الأصل ثلاث واوات إحداهن همزة مضمومة تُبدَل منها واوٌ، فإن حُذِفَت اثنتان أُجحِفَ بالكلمة.

- وذكر أن (لئيم) و(رئيس) و(بئيس) و(زئير) كتبها بعضهم بياءين، كما سبق، وكتبها بعضهم بواحدة؛ اتباعا للمصحف، أي: (ليم)...، وذكر أن المذهب الأول أحبُّ إليه[٣].

هذه تكاد تكون خلاصةَ ما ذكره ابن قتيبة في تلك الأبواب[٤].

وأما المعاصرون فأشرنا آنفا أنهم يكاد يتفق رأيُهم على القواعد التي استقرت عموما مُذْ بَدَأَ التأليفُ في علم الكتابة، مع تَعَدُّدِ مذاهبهم في رسم الهمزة في عدد من الكلمات[٥].

---

(١) ينظر: « المصدر السابق (٥٥).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٥٥- ٥٦).

(٣) ينظر: «مشكلة الهمزة» (٥٧).

(٤) وقد استفدتُ هذه الخلاصة من كتاب «مشكلة الهمزة في الكتابة العربية» (٥٤- ٥٧).

(٥) ينظر على سبيل المثال: كتاب: «مشكلة الهمزة في الكتابة العربية» للدكتور رمضان عبد التواب، فقد استقرأ الكثير من كتب وبحوث المعاصرين وأورد كثيرا من مذاهب المعاصرين في هذا الباب.

وقد وُجِدَ في المعاصرين مَن نادى بكتابة الهمزة على الألف بكل حال، على مذهب أهل التحقيق؛ تيسيرا على الناس، وتـخلُّصًا من تعدُّدِ القواعد، ولكن لم يَلْقَ رأيُهم انتشارًا ولا قبولًا، وبقي رأي الجمهور هو السائد.

وقد كان للهيئات العلمية والمجامع اللغوية دورٌ بارزٌ في تقرير قواعد كتابة الهمزة وانتشارِها، ولا سيما المجمع اللغوي بالقاهرة، ولهذا المجمع قراران بشأن قواعد كتابة الهمزة، صدر أولهُما سنة ١٩٦٠م[١]، والثاني سنة ١٩٧٩م[٢]، وبينهما بعضُ الاختلاف.

وهذا عرضٌ لمذهب المعاصرين في ما ذكره ابن قتيبة، ولأجل الاختصار والتقريب سأعرضه هو أيضا في نقاط بحيث أن كل نقطة هنا تقابل نظيرتها فيما سبق:

أولا- الهمزة المتوسطة:

١- لا خلاف[٣].

٢- إن كان ما قبلها مكسورا فالأشهر عندهم كتابتها على ياء (مستهزئون)[٤]، وإن كانت مضموما فقد اختلفوا فيها على ثلاثة مذاهب:

- فمنهم من يكتبها بواوين، سواء أمكن اتصالُ ما قبل الهمزة بما بعدها أم لا، نحو: (فؤوس) و(رؤوس)، قالوا: لأنه هو الأصل. وهذا القول هو الأشهر، وقد اختاره المجمع اللغوي بالقاهرة في قراره الأول[٥].

- ومنهم من يكتبها بواو واحدة، أي يرسم الهمزة مفردة على السطر، نحو: (رءوس)، إلا إذا كان ما قبل الهمزة مما يُوصَل بما بعده فحينئذ ترسم على ياء، نحو: (فئوس)؛

---

(١) ينظر: «مجموعة القرارات» (٣٠٨- ٣٠٩).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٣١٠- ٣١٢).

(٣) ينظر: «مجموعة القرارات» (٣٠٨)، و«علم الكتابة العربية» (١٥٢)، و«الكافي» (٩٤).

(٤) ينظر: «مجموعة القرارات» (٣٠٨)، و«علم الكتابة العربية» (١٥٩).

(٥) ينظر: «مجموعة القرارات» (٣٠٨)، و«علم الكتابة العربية» (١٥٩)، وفتاوى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية (الفتوى رقم ٣٣٧).

وذلك فرارا منهم من توالي الأمثال. وأصحابُ هذا المذهب كُثُر، أكثرهم مصريون، وقد اختاره مجْمَع القاهرة في قراره الثاني[1].

- ومنهم من يرسمها بواو واحدة ويضع الهمزة عليها، سواء أمكن اتصالُ ما قبل الهمزة بما بعدها أم لا، نحو: (فؤس) و(رؤس)[2]، وهذا أقلُّ المذاهبِ وجودًا.

٣- تكتب بياءين[3].

٤- لا خلاف[4].

٥- ترسم على مجانس لحركتِها، نحو: (يسأل)، إلا إذا تلا الهمزة المكسورةَ ياءٌ، أو تلا المضمومةَ واو؛ فإن لهم فيها مذهبين:

- فبعضهم يكتبها بواوين على القاعدة، غيرَ ناظرين إلى ما ينتج عن ذلك من توالي الأمثال. وهذا القول هو المشهور في العراق وعدد من الأقطار. وهو الظاهر مِن كلامِ مجمع اللغة بالقاهرة في قراره الأول.
- وبعضهم لا يكتبها على واو، مستثنيا ذلك من القاعدة السابقة، قالو: لأن كتابتها على واو يترتب عليه توالي الأمثال في الخط؛ لذا تكتب على السطر (نحو: مرءوس)، إلا إذا كان ما قبْلَها من الحروف مما يوصل بما بعده، فحينئذ تكتب على نَبْرَةٍ (نحو: مسئول، ومشئوم). وهذا القول له أتباع كُثُر، أغلبهم مصريون. وقد اختاره المجمع اللغوي بالقاهرة في قراره الثاني. واعترض بعضهم على ذلك بأن هذا المذهب لم يوافق أيًّا من المذهبين اللذين كان يستعملهما المتقدمون؛ قال: لأن العلماء السابقين حين ذكروا رسم هذه الكلمات بواو والحدة لم يقصدوا أن الهمزة ترسم على نَبْرَةٍ،

(١) ينظر: «المطالع النصرية» (١٩٨- ١٩٩ و٣٣٤)، و«مجموعة القرارات» (٣١٠)، و«قواعد الإملاء» (١٣)، و«الإملاء والترقيم» (٥٠)، و«مشكلة الهمزة»/ ١١٣)، و«علم الكتابة العربية» (١٥٩)، و«الكافي» (٩١).

(٢) ينظر: «قواعد الإملاء» (١٣).

(٣) ينظر: «مجموعة القرارات» (٣٠٨ و٣١٠)، و«قواعد الإملاء» (١٣- ١٤)، و«علم الكتابة العربية» (١٥٩).

(٤) ينظر: «مجموعة القرارات» (٣٠٨)، و«الإملاء والترقيم» (٥٢)، و«علم الكتابة العربية» (١٥٨- ١٦٠).

إنما يقدِّرون الواو الثانية كأنها موجودة وحُذفت لكراهة توالي الأمثال في الخط، وأننا إن أردنا رسمها على لغة التخفيف نرسمها هكذا (مسؤل) و(مرؤس)، لا كما سبق[1].

٦- في صيغة (تَفْعَلون) لا خلاف، وتوضع الهمزة بين الواوين، (نحو: تَسُوءون)؛ كراهة اجتماع ثلاث صور متشابهة[2]، وتكتب صيغة (تُفعِلون) بياءين (نحو: تسيئون)[3].

٧- يكتبونها بواو واحدة كما استحب ابنُ قتيبة.

ثانيا- الهمزة المتطرفة:

١- إن سبقت بمتحرك كتبت على الحرف المجانس لحركة ما قبلها مطلقا، نحو: (كَلَأ)، و(ينشئ)، و(يَوْضُؤ)، ولا نَظَرَ لحركةِ نفسِها؛ للقاعدة المشهورة عند الجمهور أن رسم الحرف المتطرف من الكلمة يعتبر بتقدير الوقف عليه[4].

٢- إن سبقت بساكن تحذف صورتُها كما ذكر ابن قتيبة، بمعنى أنها لا ترسم على أيٍّ من الحروف الثلاثة، ولكن ترسم مفردة على السطر في الرفع وفي الخفض وفي النصب غير المنوّن، وتلحقها ألف في النصب المنوّن كما ذكر ابن قتيبة أيضا، إلا إن كان ما قبلها ألف (نحو: جزاءً) فحينئذ لا تلحقها ألف النصب.

وأما إن اتصلت بها هاء التأنيث فيوافقون ابن قتيبة في أنها تكتب في الصحيح ألفا، نحو: (المَرْأة)، ويوافقونه أيضا في حذفها في المعتل في الواو والألف، بمعنى أنهم لا يجعلون لها صورة حرف من حروف العلة، وإنما يكتبونها مفردة على السطر، نحو: (مقروءة)، و(قراءة)، وأما في الياء فقد اختلفوا:

---

(١) ينظر: «كتاب الخط» لابن السراج (١٢٠)، و«مجموعة القرارات» (٣٠٨ و٣١٠- ٣١١)، و«قواعد الإملاء» (١٦)، و«الإملاء والترقيم» (٥١- ٥٣)، و«مشكلة الهمزة» (١١٣)، و«علم الكتابة العربية» (١٥٤- ١٥٧).

(٢) ينظر: «علم الكتابة العربية» (١٥٧- ١٥٨).

(٣) ينظر: «مجموعة القررات» (٣٠٨)، و«علم الكتابة العربية» (١٥٨).

(٤) ينظر: «المطالع النصرية» (١٨٩)، و«مجموعة القرارات» (٣٠٩- ٣١٠)، و«مشكلة الهمزة» (٥٦).

- فمنهم من رفعوا لها نبرة كالسِّنَّة في متسَعِ ما قبل الهاء لتركز عليها القطعة عند الشكل بالتحقيق؛ لتتميز الياء السابقة على الهمزة بكونها ياء حقيقية عن الياء المصورة بدلا عن همزة، نظرا للتحقيق، نحو: (مضيئة)، و(هيئة)، فإسقاط حرف الهمزة نظرا للتسهيل، ووضع القطعة نظرا للتحقيق. وهذا المذهب هو الأشهر.
- ومنهم من يكتبونها على المتسع بين الياء وهاء التأنيث، وهذا قليل[1].

٣- لا خلاف[2].

وأما الكلمات التي ذكرها ابن قتيبة مما اختُلف فيه فهأنا ذاكرٌ كلًّا منها مع بيان مذهب المعاصرين فيها:

- (مؤونة) و(شؤون) و(رؤوس) و(سَؤُول) و(يَؤوس): سبق ذكر الخلاف فيها.
- (الموءودة): لا خلاف[3].

- (لئيم) و(رئيس) و(بئيس) و(زئير): الأكثرون يكتبونها على ما استحبه ابن قتيبة[4]، وبعضُ متقدمي كُتّابِ زمانِنا كانوا يكتبونها على المذهب الثاني عملا بالقاعدة القديمة: (كل همزة بعدها حرفُ مَدٍّ كصورتِها فإنها تحُذَف)، إلا إن خافوا التباسها بغيرها[5].

---

(١) «المطالع النصرية» (٢١٥)، و«مجموعة القرارات» (٣٠٨ و٣١١)، و«مشكلة الهمزة» (٨٣ و١١٣)، و«الإملاء والترقيم» (٤٩)، و«قواعد الإملاء (١٨)، و«سلسلة شرح قواعد الإملاء»، و«علم الكتابة العربية» (١٦٨- ١٦٩).

(٢) ينظر: «مجموعة القرارات العلمية» (٣٠٨- ٣٠٩).

(٣) ينظر: «قواعد الإملاء» (١٦)، و«مشكلة الهمزة» (١١٣)، «علم الكتابة العربية» (١٥٧- ١٥٨)، و«الكافي» (٩١).

(٤) ينظر: «مجموعة القرارات» (٣٠٨).

(٥) ينظر: «المطالع النصرية» (٣٣٤).

الخاتمة

في ختام هذا البحث أورِدُ أهمَّ النتائج التي توصلت إليها، وسأقتصر في ذلك على ذكر ما وقع فيه الخلاف بين ابن قتيبة والمعاصرين، وها هي باختصارٍ في الجدول التالي:

المسألة	مذهب ابن قتيبة	مذهب المعاصرين
إثبات وحذف الألف من (بسم الله)	المدار على الابتداءِ أو عَدَمَه، فتحذف إذا ابتدئ بها، والعكس بالعكس	المدار على كمال البسملة أو عدمِه، فتحذف إذا كملت، والعكس بالعكس
اشتراطُ كونِ البنوةِ حقيقيةً لحذف ألف (ابن) الواقعة بين علمين متصلين	يشترط ذلك	لا يشترطون ذلك
دخول همزة الاستفهام على همزة القطع	تكتب بألفين مطلقا، ويجوز تصويرَها بمجانِسِ حركتِها	كلا الوجهين معمول به عندهم
زيادة ألف الفصل	تزاد بعد كل فعل آخره واو، واو جماعة كانت أم غيرها	تزاد بعد واو الجماعة المتطرفة فقط
حذف الألف من (يا) الندائية الداخلة على الأعلام	تحذف إذا دخلت على عَلَمٍ مبدوءٍ بهمزة غير ممدودة ولم يحذف منه شيء	أكثر كتُبِهم تنص على ما ذكره ابن قتيبة، ومنهم من يشترط أن يكون العلم فوق ثلاثة أحرف. لكن كثير من الكُتّاب على إثباتها
عدد الألفات التي تثبت في (قراءات) ونحوها	تثبت ألفان: التي قبل الهمزة، وألف الجمع التي قبل التاء	الأشهر والأكثر يوافقون ابن قتيبة، ويضعون الهمزة على السطر بين الألفين، وبعضهم يكتبها بألفين أيضا ولكن يجعل فوق الألف الثانية مَدَّة، بدل كتابة الهمزة مفردةً

الفعل الممدود إذا اتصلت به ألف الاثنين	يكتب بألفين	أكثرهم يكتبونها بألفين، وربما كتبها بعضُهم بإثبات الألف الأولى ثم ألفٍ عليها مدة، وبعضهم يكتبها بألف واحدة
الألف في الأسماء الأعجمية	تحذف في ما يكثر استعماله، وتثبت في غير ذلك، باستثناء (داود) فلا تحذف منه	كان الحذف كثيرا عندهم إلى وقتٍ قريب، ثم أصبح الإثباتُ هو الشائع والأكثر
الألف في الأسماء التي على زِنَةِ (فاعل)	حذفها وإثباتها حسن في ما يكثُرُ استعمالُه، إلا ما يدخله الألف واللام فهو إن كُتِب معهما كُتب بغير ألف، والعكس بالعكس. وأما ما لا يكثر استعماله فلا حذفَ في شيء منه	كان متقدموهم يثبتونها ويحذفونها، ثم اختفى الحذف في متأخريهم، وبقي (الحارث) ونحوُه مُدةً حالةً خاصةً يُعمَل فيها الوجهان والحذفُ أشهر، ثم صار أمره إلى الإثبات أيضا
الألف في الأسماء التي في آخرها ألف ونون زائدتان	إثباتُها حسن، وحذفها حسن في ما كثُر استعماله، لكن (شيطان) و(دهقان) ليس فيهما إلا الإثبات	كان متقدموهم كثيرا ما يحذفونها مما اشتهر استعمالُه، ثم غَلَبَ الإثباتُ حتى صار العمل عليه
الألف في جمعِ السلامة مِن صيغةِ (فاعل)	يجوز الحذف والإثبات في ما يكثر استعماله، إلا ما كان من ذوات الواو والياء، وكذا المضاعف، ففيه الإثبات	كان متقدموهم مختلفين في حذفها وإثباتها، ثم صار العملُ بأَخَرَةٍ على الإثبات
الألف في جمع المؤنث السالم	يجوز حذفها وإثباتها، والحذف في ما كان فيه أَلِفٌ أُخرى أجوَد، والعكس بالعكس	اختلف متقدموهم في حذفها وإثباتها، ثم صار العملُ بأَخَرَةٍ على الإثبات، لكن بقيت (السموات) حالة خاصة؛ حيث

		استمر الخلاف فيها حتى مع استقرار الأمر على الإثبات
الألف في صيغة منتهى الجموع	في (مفاعيل) وما شابهها الإثبات أجْوَد. وكلَّ جمعٍ ليس بينه وبين مفردِه إلا الألف فلا يجوز فيه حذفها. وأما (مفاعل) وما شابهها فإن كانت في موضع لا يقع فيه الواحد كتبت بغير ألف	العملُ عندهم على الإثبات
الألف في (الملائكة)	إثباتها وحذفها حسن كله	العمل عندهم على الإثبات
الألف في (السلام) معرَّفا	تحذف	كانت تحذف عند متقدميهم، ثم بعد ذلك ظهر الإثبات وانتشر حتى صار العمل عليه
ألف (ثلاثون)	تحذف	أولَ الأمرِ كانت تحذف في المرفوعة، ثم آلَ الأمر إلى إثباتها
ألف (ثمانية)	تحذف	تثبت
ألف (ثمانون)	حكى أن بعضهم يحذفها وبعضَهم يثبتها	تثبت
(ثمان)	إذا لم تضف أثبتت ألفها مع حذف الياء، وإذا أضيفت فبالعكس	أول الأمر كان الأمر على ما ذكره ابن قتيبة، ثم صار العمل على إثبات الألف بكل حال
(ناوس)	يكتب بواو واحدة	بعضهم نص على كتابتها بواو واحدة، وبعضهم سكت عنها وسكوتهم محتمل

إثبات ألف (ما) وحذفها	تحُذَفُ إذا كانت استفهامية ودخلت عليها حروف الجر، وتثبت إذا كانت موصولة، إلا في (بم شئت) خاصة؛ فتنقص في الحالين	القاعدة عند جمهورهم أنها إذا كانت استفهامية وسُبقت بحرف جر أو مضاف ولم تركَّبْ مع (ذا) تحذف، وتثبت في ما عدا ذلك. واستثنى الهوريني (بم شئت) أيضا، كما زاد أنها قد تثبت في الاستفهامية حملا لها على الموصولة
وصل (ما) وفصلها	إذا جاءت بعد أدوات المعاني المتألفة من حرفين فأكثر تُفصَل إن كانت بمعنى الاسم، وتوصل إن كانت بمعنى الحرف. وتوصل في (حيثما). ويجوز في (نعما) و(بئسما) الوصلُ والفصل، والوصل أفضل. وفي (عما) تكتب موصولة مطلقا	منهم من يوافق ابن قتيبة، ومنهم من يختلف معه في بعض الحالات
وصل (مَنْ) بما قبلها وفصلها عنه	توصل بـ(عن) و(مِن)، ومع (في) توصل إن كانت للاستفهام، وتقطع إن كانت اسما (موصولة)، ومع (مع) و(كل) تفصل مطلقا.	كان متقدموهم منهم من يصلها بـ(عن) و(مَن)، ومنهم من يفصلها، ومنهم من يحكي الوجهين دون ترجيح. وأغلبهم يصلها بـ(في) في الاستفهام، وأنكره بعضُهم. وأما متأخروهم فَهُمْ أكثر ميلا إلى الوصل في كل ذلك

وصل (لا) بما قبلها وفصلها عنه	توصل بـ(أنْ) إن كانت عاملة، وإلا أُظهِرت. وتوصل بـ(هل).	أكثر متقدميهم على فصلها مع (أن)، وأكثر متأخريهم يوافقون ما ذكره ابن قتيبة وأما مع (هل) فتفصل إذا كانت استفهامية، وتوصل إن كانت للتحضيض أو التوبيخ أو التنديم
اجتماع الواوين في كلمة واحدة وأولاهما مضمومة	الأقيَس أن يُكتَبَ ما كثُر استعماله منها بواو واحدة، وقد كُتِبَ بواوين أيضا.	الأحسن عندهم إثبات كلا الواوين في أغلب كلمات هذا النوع، وجمهورهم على كتابة (داود) و(طاوس) بواو واحدة استخفافا لكثرة الاستعمال، وقد تكتبان بواوين، وفي بعض الكلمات خلاف.
(الليل) و(الليلة)	ذكر أن البعض يكتبهما بلام واحدة، والبعض الآخر يكتبه بلامين	كتابتها بلامين
هاء التأنيث في (ورحمة الله)	تكتب بالتاء إذا كانت في أول الكتاب وآخره	تكتب بالهاء بكل حال
ألف (مائة)	تزاد	الجمهور على إبقائها، ويرى كثيرون حذفها
(أُخَيّ) مصغرا	تزاد فيها الواو	يكاد القول بزيادة الواو أن يكون منعدمًا

الصلاة والزكاة والحياة	ترسم بالواو إلا إن أضيفت إلى ضميرٍ فتكتب بالألف	ترسم بالألف
(إذًا) المنونة	تكتب بالألف في كل حال	الغالب كتابتها بالنون دائما، ومنهم من يكتبها بالألف دائما، ومنهم من يختار مذهبَ التفصيل
(كلا) و(كلتا)	الأحب إليه أن تكتبا بالألف إذا وليا رافعا، وبالياء إذا وليا ناصبا أو خافضا	تكتبان بالألف دائما
(سَلْ)	تقدَّم على (اسأل) عند عدم دخول الواو أو الفاء	منهم من يقدمها عند عدم دخول الواو أو الفاء، ومنهم من لا يقدمها
الأمر من الفعل الثلاثي اللفيف المفروق	تزاد عليه هاء السكت لفظا وخطا في الوقف، وخطا فقط في الدَّرْج، فإن اتصلت به فاء أو واو جاز إثباتُ الهاء وحذفُها والحذف أوْلى	منهم من يوافق ابن قتيبة، ومنهم من لا يثبتها مطلقا
الهمزة المتوسطة إن كانت مضمومة وبعدها واو	يكتفى بواو واحدة مع حذف الهمزة. وإن كتبت بياء قبل الواو فحسن	إن كان ما قبلها مكسورا فالأشهر كتابتها على ياء، وإن كان مضموما فمنهم من يكتبها بواوين (وهو الأشهر)، ومنهم من يكتبها بواو واحدة ويرسم الهمزة مفردة على السطر إلا إذا كان ما قبل الهمزة يُوصَل بما بعده فترسم على ياء، ومنهم من

		يرسمها بواو واحدة ويضع الهمزة عليها، سواء أمكن اتصالُ ما قبل الهمزة بما بعدها أم لا
الهمزة المتوسطة إن كانت مكسورة وبعدها ياء	يكتفى بياء واحدة	تكتب بياءين
الهمزة في مهموز العين المضارع، وفي (مسألة) و(مسؤول) ونحوها	الأجود أن تحذف	ترسم على حرف مجانس لحركتِها، إلا إذا تلا الهمزة المكسورةَ ياءٌ أو تلا الهمزة المضمومة واو ففي الحالة الأولى ترسم على نبرة، وفي الحالة الثانية منهم من يكتبها بواوين، ومنهم من يكتبها على السطر إلا إذا كان ما قبْلَها يوصل بما بعده فتكتب على نَبْرَةٍ
مهموز اللام المضارع الذي سُبقت فيه الهمزة بياء أو واو	تكتب صيغة (تَفْعَلون) بواوين، وصيغة (تُفعِلون) بياء واحدة أو واو واحدة	تكتب (تَفْعَلون) بواوين وتوضع الهمزة بينهما، وتكتب (تُفعِلون) بياءين
المهموز العين المجموع على (أفعُل)	يستحب أن تكتب بواو واحدة، ويجوز الحذف رأسا	تكتب بواو واحدة
مضيئة وهيئة ونحوهما	تحذف منها الهمزة	منهم من يرفع لها نبرة في متسَعِ ما قبل الهاء لترتكز عليها القطعة عند الشكل بالتحقيق (وهو الأشهر)، ومنهم من

		يكتبها على المتسع من دون رفع نبرة
لئيم ورئيس وبئيس وزئير	يستحب أن تكتب بياءين	أكثرهم يكتبونها بياءين، وبعضُ متقدميهم كانوا يكتبونها بياء واحدة إلا إن خافوا التباسها بغيرها

الفهارس

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة النبوية.

٢- «أبجد العلوم» لمحمد صديق حسن خان البخاري القِنَّوجي، دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ.

٣- «إتمام الدراية لقراء النقاية» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٤- «أدب الكاتب» لعبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، لا ط، لا ت.

٥- «أدب الكاتب» لعبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، نشر المكتبة التجارية – مصر، ط٤، ١٩٦٣م.

٦- «أدب الكتاب» لمحمد بن يحيى الصولي، تصحيح محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية – القاهرة، لا ط، ١٣٤١هـ.

٧- «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» لأبي يعلى خليل بن إبراهيم الخليلي، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٨- «الأصول من علم الأصول» لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، ط٤، ١٤٣٠هـ.

٩- «الأعلام» لخير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

١٠- «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» لعبد الله بن محمد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، لا ط، ١٩٩٠م.

١١- «الإملاء والترقيم في الكتابة العربية» لعبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب – القاهرة، لا ط، ١٩٧٥م.

١٢- «الأنساب» لعبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وغيره، نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ.

١٣- «البداية والنهاية» لإسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر – السعودية، ط١، ١٤١٨هـ.

١٤- «البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع» لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة – بيروت، لا ط، لا ت.

١٥- «التعريفات» لعلي بن محمد الجرجاني، تصحيح جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٦- «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» لقاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّودُوني، دراسة وتحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، نشر مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة – صنعاء، ط١، ١٤٣٢هـ.

١٧- «الجامع الكبير» سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، لا ط، ١٩٩٨م.

١٨- «الجامع لأحكام القرآن» لمحمد بن أحمد القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ.

١٩- «سلسلة شرح قواعد الإملاء» لمحمد بن سعيد رسلان، أشرطة مفرغة ومصفوفة على الحاسوب ولمّا تُطبع.

٢٠- «السنن» لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق شعَيب الأرنؤوط ومحَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ.

٢١- «الصلة في تاريخ أئمة الأندلس» لخلف بن عبد الملك بن بشكوال، تصحيح ومراجعة السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي – مصر، ط٢، ١٣٧٤هـ.

٢٢- «العبر في خبر من غبر» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد، نشر مطبعة حكومة الكويت، لا ط، ١٤٠٥هـ.

٢٣- «الفهرست» لمحمد بن إسحاق البغدادي المعروف بابن النديم، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ.

٢٤- «القراءات وأثرها في التفسير والأحكام» (دكتوراه) لمحمد بن عمر بازمول، دار الفرقان – مصر، ط١، ١٤٣١هـ.

٢٥- «الكافي في قواعد الإملاء والكتابة» لأيمن أمين عبد الغني، راجعه كمال بشر و محمود كامل الناقة، دار التوفيقية للتراث – القاهرة، لا ط، لا ت.

٢٦- «الكتاب» لسيبويه عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، لا د، القاهرة، لاط، لا ت.

٢٧- «اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير أبي الحسن علي بن أبي الكرم الجزري، دار صادر – بيروت، لا ط، لا ت.

٢٨- «اللغة» لجوزيف فندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلى و محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، لا ط، ١٩٥٠ م.

٢٩- «المحكم في نقط المصاحف» لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق عزة حسن، لا د، دمشق، لا ط، ١٩٦٠م.

٣٠- «المحكم في نقط المصاحف» لعثمان بن سعيد الداني، تحقيق عزة حسن، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٣١- «المحكم والمحيط الأعظم» لعلي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٤٢١ هـ.

٣٢- «المحلى» لعلي بن أحمد بن حزم، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الفكر – بيروت، لا ط، لا ت.

٣٣- «المدارس النحوية» لشوقي ضيف، دار المعارف – مصر، لا ط، لا ت.

٣٤- «المسند» لأحمد بن بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق مكتب البحوث بجمعية المكنز الإسلامي، نشر جمعية المكنز الإسلامي ودار المنهاج، ط١، ١٤٣٢هـ.

٣٥- «المَطَالِعُ النَّصرية للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأُصُول الخَطيَّةِ» لنصر بن نصر يونس الهوريني، تحقيق طه عبد المقصود، مكتبة السنة – القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣٦- «المعجم الوسيط» لإبراهيم أنيس وزملائه، صادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، نشر مكتبة الشروق – مصر، ط٥، ١٤٣٢هـ.

٣٧- «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار» لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق أحمد محمد دهمان، لا د، دمشق، لاط، ١٩٤٠م.

٣٨- «الميسر والقداح» لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية ومكتبتها – مصر، ط٢، ١٣٨٥هـ.

٣٩- الموقع الرسمي للدكتور غانم قدوري الحمد على الشبكة العالمية.

٤٠- «النشر في القراءات العشر» لأبي الخير محمد بن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي بن محمد الضباع، دار الكتب العلمية – بيروت (مصوَّرة عن طبعة المطبعة التجارية الكبرى)، لا ط، لا ت.

٤١- «الوافي بالوفيات» لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، لا ط، ١٤٢٠هـ.

٤٢- «إنباه الرواة على أنباه النحاة» لعلي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ.

٤٣- «باب من الهجاء» لسعيد بن المبارك بن الدهان، تحقيق محمود جاسم درويش، مجلة المورد – بغداد، مج١٥ ع٤، ١٩٨٦م.

٤٤- «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان، لا ط، لا ت.

٤٥- «تاج العروس مِن جواهر القاموس» لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (الشهير بمرتضى الزَّبِيدي)، تحقيق حسين نصّار، مطبعة حكومة الكويت، ط١، ١٣٨٥هـ.

٤٦- «تاريخ الأدب العربي» لشوقي ضيف، دار المعارف – مصر، لا ط، لا ت.

٤٧- «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ.

٤٨- «تاريخ بغداد» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤٩- «تأويل مختلف الحديث» لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوي، دراسة وتحقيق نور الله شوكت بيكر (ماجستير)، ١٤١٣هـ.

٥٠- «تذكرة الحفاظ» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٥١- «تفسير رسالة أدب الكُتَّاب» لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد الفتاح سليم، نشر معهد المخطوطات العربية – القاهرة، لا ط، ١٩٩٣م.

٥٢- «تهذيب اللغة» لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١هـ.

٥٣- «جامع بيان العلم وفضله» ليوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي – السعودية، ط١، ١٤١٤هـ.

٥٤- «رسالة الخط والقلم» المنسوبة إلى ابن قتيبة، تحقيق حاتم الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الرابع، المجلد ٣٩، ١٤٠٩هـ.

٥٥- «سر صناعة الإعراب» لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، لا د، القاهرة، ط١، ١٩٥٤م، والطبعة الثانية الكاملة في دمشق، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ١٤٠٥هـ.

٥٦- «سِيَر أعلام النبلاء» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣، ١٤٠٥ هـ.

٥٧- «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لعبد الحي بن أحمد بن العماد، تحقيق محمود الأرناؤوط، تخريج عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير – دمشق – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٥٨- «شرح أدب الكتاب» لأبي سليمان داود بن يزيد السعدي، جمع وتوثيق محمد مرزاق، دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.

٥٩- «شرح الشافية» لمحمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين، مطبعة حجازي – القاهرة، لا ط، لا ت.

٦٠- «شرح المفصل» ليعيش بن علي بن يعيش، نشر إدارة الطباعة المنيرية – القاهرة، لا ط، لا ت.

٦١- «شرح المقدمة المحسبة» لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط١، ١٩٧٧م.

٦٢- «عقيدة الإمام ابن قتيبة» لعلي بن نفيع العلياني، مكتبة الصدّيق – السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.

٦٣- «علم الكتابة العربية» لغانم قدوري الحمد، دار عمار – الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ.

٦٤- «علم اللغة النفسي» لعبد المجيد سيد أحمد منصور، لا د، الرياض، لا ط، ١٤٠٢هـ.

٦٥- «قواعد الإملاء في ضوء جهود المحْدَثين» ليحيى مير علم، من أبحاث المؤتمر السنوي السابع لمجمع اللغة العربية بدمشق، منشور على موقع الألوكة، ١٣ ربيع الأول ١٤٣٠هـ.

٦٦- «قواعد الإملاء وعلامات الترقيم» لعبد السلام محمد هارون، دار الطلائع – القاهرة، إعادة طبع، ٢٠١٠م.

٦٧- «كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي» لعبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، مكتبة الدار – السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ.

٦٨- «كتاب الجمل في النحو» لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٠٨هـ.

٦٩- «كتاب الخط» لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحيق غانم قدوري الحمد، مجلة المورد – بغداد، مج١٩ ع٤، ١٩٩٠هـ.

٧٠- «كتاب الخط» لمحمد بن السري السراج، تحقيق عبد الحسين محمد، مجلة المورد – بغداد، مج٥ ع٣، ١٣٩٦هـ.

٧١- «كتاب العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، لا ط، لا ت.

٧٢- «كتاب الكتّاب» لعبد الله بن جعفر بن درستويه، تحقيق إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفتلي، لا د، الكويت، لا ط، ١٣٩٧هـ.

٧٣- «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور بحاجي خليفة، مكتبة المثنى – بغداد، لا ط، ١٩٤١م.

٧٤- «لسان العرب» لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.

٧٥- «لسان الميزان» لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق دائرة المعرف النظامية – الهند، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، ط٢، ١٣٩٠هـ.

٧٦- «مجموع الفتاوى» لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية، لا ط، ١٤١٦هـ.

٧٧- «مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما» لمحمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، نشر الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة، لا ط، ١٤٠٤هـ.

٧٨- «مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات» لإبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة - الرياض، ط١، ١٤٢٩ هـ.

٧٩- «مشكلة الهمزة العربية» لرمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.

٨٠- «معاني القرآن» ليحيى بن يزيد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، لا د، القاهرة، لا ط، ١٩٥٠م.

٨١- «معجم البلدان» لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر – بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٨٢- «مقدمة ابن خلدون» لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي، دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، لا ط، لا ت.

٨٣- ملتقى أهل اللغة على الشبكة العالمية.

٨٤- «منهج ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن وأثره في الدراسات القرآنية» لفادي بن محمود الرياحنة، الأردن، لا ط، ٢٠١٢م.

٨٥- «موضع الشدة من الحركة» لعبد الله بن محمد بن المهدي الأنصاري، مقال على موقع مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ٢٦ يناير ٢٠١٦م.

٨٦- موقع مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.

٨٧- موقع المكتبة الشاملة على الشبكة العالمية.

٨٨- «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار - الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ.

٨٩- «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، لا ط، لا ت.

٩٠- «واو (عمرو) متى تختفي من إملائنا؟» لإبراهيم بن أوس الشمسان، مقال على موقع مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ٢٣ يوليو ٢٠١٦م.

٩١- «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لأحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر - بيروت، لا ط، لا ت.

فهرس الموضوعات